FinTech EGYPT

تقرير
منظور التكنولوجيا المالية

مصر - 2023

برعاية

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

FinTech EGYPT

تقرير

منظور التكنولوجيا المالية

مصر - 2023

برعاية

البنك المركزي المصري

CENTRAL BANK OF EGYPT

المحتويات

الانطلاق نحو التحول الرقمي	6
المُضي قُدمًا	8
نطاق ومنهجية العمل	10
نبذة عن الوضع في مصر (حقائق وأرقام)	12
خريطة التكنولوجيا المالية لمصر 2022	14
الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمو خدمات الدفع	16
المستثمرون في مجال التكنولوجيا المالية	40
البنوك العاملة بمصر ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية ومشغلو خدمات الدفع	56
الجهات التنظيمية والحكومية	74
كلمة ختامية	100
أبرز النتائج	102
شروط الاستخدام وإخلاء المسؤولية	104

الانطلاق نحو
التحول الرقمي

تُعَد التكنولوجيا المالية أحد أهم الدعائم الرئيسية التي يتم الارتكاز عليها حاليًا في تحديث وتطوير القطاع المصرفي والمالي في مصر، ومع ظهور المزيد من الشركات الناشئة الجديدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، وما تقوم بتقديمه من منتجات وحلول مبتكرة يتم إطلاقها في السوق المصري كل عام؛ لذا يُنظَر إلى مصر حاليًا على أنها بيئة خصبة مهيئة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية؛ بالإضافة إلى كونها حافز للابتكار الحالي والمستقبلي، وذلك نظرًا لما تمتلكه من سوق واعد وجاذب في هذا المجال؛ مما يؤهلها لتحتل مركزًا رياديًّا على المستوى الإقليمي.

إن مصر تسعى جاهدةً إلى دعم وتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية؛ وما يتبعه من التحول الرقمي بالقطاع المصرفي والمالي، بما يُسهِم في إعادة تشكيل الاقتصاد والتحول إلى مجتمع رقمي أقل اعتمادًا على أوراق النقد، كجزء من مساعي الدولة الحثيثة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي المنشود، وخطوة هامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة المصرية منذ سنوات، وذلك بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة "SDS" لتحقيق اقتصاد تنافسي متنوع؛ وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وذلك تحت مظلة رؤية مصر الوطنية 2030 **بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي**.

لقد شهدت منظومة التكنولوجيا المالية في مصر قفزات غير مسبوقة على مدار العام الماضي؛ وذلك نتيجةً لمشاركة المزيد من الأطراف المعنية في هذا المجال، حيث أسهمت الجهود المشتركة بين الجهات الحكومية والرقابية المختلفة بشكل واضح في تطوير السياسات والتشريعات المُنَظِّمة لبيئة العمل الخاصة بمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر وتمكين الشركات العاملة تحت مظلة هذه المنظومة بالسوق المصري، فضلاً عن الأدوار الحيوية الأخرى لكافة الشركاء بمنظومة التكنولوجيا المالية، ومنها الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، ومُقَدِّمي خدمات الدفع، ورؤوس الأموال المغامرة، وشبكات الاستثمار الملائكي، وحاضنات ومسرعات الأعمال، والبنوك العاملة بمصر، ومُقَدِّمي البنية التحتية المالية، ومشغلي نُظُم الدفع، والتي لعبت دورًا هامًا ومحوريًا في تطور هذه المنظومة في مصر وخاصةً في الآونة الأخيرة، مما انعكس إيجابًا نحو تمكين الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في مصر.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم رؤىً مختلفة حول التقدم الكبير الذي تم إحرازه بمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى الأنشطة والمبادرات التمكينية التي قام بها الشركاء؛ بما يُسهِم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة المصرية.

المُضي قُدمًا

استثمارًا للنجاح الذي تم تحقيقه من خلال إطلاق الإصدارين السابقين من تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر، وإيمانًا من البنك المركزي المصري من أن جني الثمار لن يَتَأَتَّىَ إلا من خلال ترابط وتكاتف كافة الجهود وتمكين كافة الأطراف؛ لذا فقد كان الحرص خلال مراحل إعداد هذا الإصدار الجديد "الثالث" من تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر على تضمين المزيد من الشركاء المعنيين بمنظومة التكنولوجيا المالية؛ ليتم جمع كافة الجهات المعنية في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ ومن ثَمّ إصدار تقرير شامل متكامل المشهد، حيث تم تسليط الضوء على المجهودات والأدوار الحيوية لكلٍ منها والتي من شأنها المساهمة في تطور منظومة التكنولوجيا المالية بمصر والسير بخطًى متسارعة نحو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في هذا المجال.

إن منظومة التكنولوجيا المالية في مصر تواصل الانطلاق بسرعة كبيرة نحو عالم لا متناهي الإمكانات عبر كافة القطاعات، ومناحي الحياة اليومية المختلفة - بدءًا من الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدية واللاتلامسية؛ حتى تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة رقمية سهلة وبسيطة، وفي أغلب الأحيان متاحة على مدار الساعة 24/7 - وذلك بما يتوافق مع التغيرات التكنولوجية المتلاحقة التي شهدناها من جانب؛ ومتطلبات وتوقعات العملاء من جانب آخر، لقد لمسنا خلال عام 2022 تطورًا ملحوظًا في منظومة التكنولوجيا المالية؛ كإحدى ثمار التعاون والجهود المشتركة بين جميع الشركاء المعنيين بمنظومة التكنولوجيا المالية، والتي ساهمت بشكل كبير في إعداد هذا التقرير.

يقدم هذا التقرير نظرة عامة حول منظومة التكنولوجيا المالية في مصر من خلال إطار عمل يرتكز على خمسة محاور رئيسية، وهي السياسات والقواعد الرقابية المُنَظّمة لأنشطة وخدمات التكنولوجيا المالية، واحتياجات ومتطلبات العملاء والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر "MSMEs" والمؤسسات المالية، ودعم الابتكار والإبداع وتنمية المواهب، وتوفير التمويل والوصول إلى رأس المال عبر كافة مراحل دورة حياة الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والحَوكَمَة والتعاون الفَعَّال بين كافة الشركاء المعنيين بمنظومة التكنولوجيا المالية، حيث تم قياس أثر هذه المحاور الخمسة من خلال نظرة متعمقة للأنشطة التي تم إطلاقها من قِبَل كافة الشركاء المعنيين بالمنظومة، كما رُوعِيَ التوضيح الكامل للتطورات التي طرأت بشأن منظومة التكنولوجيا المالية والتي شهدناها خلال الأعوام الماضية.

وفي إطار توجيهات ودعم **محافظ البنك المركزي المصري السيد/ حسن عبد الله**، فإن البنك المركزي المصري مستمر في دعم وتعزيز الابتكار، وتشجيع رواد الأعمال المبتكرين بالشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ وكذا بناء جسور الثقة مع العملاء بالإضافة إلى تمكين النظام البيئي لمنظومة التكنولوجيا المالية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة المستهدفة، بما يؤثر إيجابًا في زيادة معدلات النمو في مجال التكنولوجيا المالية، ومن ثَمَّ إعادة تشكيل اقتصادنا لنتحول إلى مجتمع واقتصاد رقمي يحقق معدلات أعلى من الشمول المالي، ولنصبح في مصاف الدول المحققة للتحول الرقمي.

نطاق ومنهجية العمل

خلال مراحل الإعداد لهذا الإصدار "الثالث" من تقرير منظور التكنولوجيا المالية، كان الحرص على أن يكون تقريرًا شاملاً لكافة الأطراف المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات الاستقصائية التي تم إعدادها خصيصًا في هذا الشأن وإتاحتها عبر شبكة الإنترنت لكافة الجهات المعنية بالمنظومة، وذلك بهدف فهم وتحديد مدى التقدم الذي تم إحرازه بالسوق؛ والوقوف على أهم احتياجات الجهات الشركاء بالمنظومة؛ ومجالات التطوير المطلوبة؛ وأوجه التعاون المحتملة، وذلك من خلال استعراض منظور هذه الجهات المعنية بشأن كل محور من المحاور الخمسة الأساسية (السياسات والقواعد الرقابية؛ الطلب؛ والكوادر؛ والتمويل؛ والحوكمة)، وقد كان لكل جهة وجهة نظر مميزة تجاه كل محور.

تستند التحليلات الواردة في هذا التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها من قِبَل أكثر من 250 جهة معنية بمنظومة التكنولوجيا المالية، والتي تشمل 177 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية تمثل 14 قطاعًا فرعيًا مختلفًا في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفعPSPs، بالإضافة إلى 36 مستثمرًا؛ وحاضنات ومسرعات أعمال التكنولوجيا المالية؛ و36 بنكًا عاملاً بمصر؛ و4 من مقدمي البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا المالية المحلية ومشغلي نُظُم الدفع؛ إلى جانب العديد من الجهات التنظيمية والحكومية المعنية الأخرى التي قامت بالمشاركة في إعداد هذا التقرير.

وبالنظر إلى موقع مصر الرائد بمنظومة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الإفريقية، فإن النمو السريع الذي طرأ مؤخرًا على منظومة التكنولوجيا المالية لم يكن بالأمر المفاجئ ولم يأت بمحض الصدفة، ومع صعود عدد من الشركات الناشئة المصرية وقيامها بتصدير منتجاتها وخدماتها حول العالم فقد كان هذا محفزًا لجذب انتباه المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين؛ لذا فإننا نستطيع أن نعلن بثقة أن هذه ليست سوى بداية حقبة جديدة تشهدها منظومة التكنولوجيا المالية بمصر.

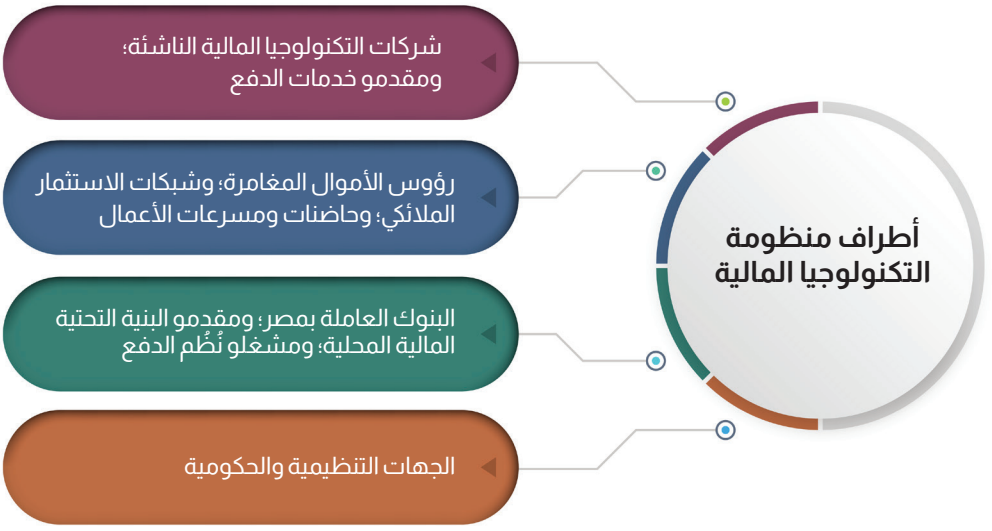

نبذة عن الوضع في مصر

حقائق وأرقام

عدد السكان ①

104.4
مليون نسمة

② **أكبر دولة من حيث تعداد السكان**
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (19%)

③ **ثالث أكبر دولة من حيث تعداد السكان**
في إفريقيا

جذب المستهلك

④ **94.16%**
مشترك في خدمات الهاتف المحمول

⑤ **72.2%**
مستخدم للإنترنت

⑤ **24.2**
متوسط أعمار السكان

⑥ **93.28%**
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (15-24 عامًا)

الشمول المالي

⑦ **64.8%** (42.3 مليون نسمة)
نسبة الشمول المالي (16 سنة فيما أكثر)

⑦ **57.5%** (18.3 مليون نسمة)
نسبة الشمول المالي بين النساء (16 سنة فيما أكثر)

التكنولوجيا المالية؛ والخدمات المالية الرقمية

⑧ **التكنولوجيا المالية**
أعلى قطاع
من حيث استثمارات رأس المال المغامر (18%)

⑨ **14.4** مليون
مستخدم للإنترنت البنكي

⑨ **13.2** مليون
مستخدم للخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول

⑩ **88%** من العملاء
قاموا باستخدام **وسيلة دفع واحدة على الأقل**

⑩ **24%** من العملاء
قاموا بالدفع باستخدام **خدمة رمز الاستجابة السريع "QR Code"**

⑩ **27%** من العملاء
قاموا باستخدام **تطبيقات تحويل الأموال بصورة رقمية**

1 *https://www.sis.gov.eg/Story/174798/Egypt's-population-hit-104.395-million-CAPMAS?lang=en-us*
2 *https://worldpopulationreview.com/country-rankings/mena-countries*
3 *https://www.worldometers.info/population/countries-in-africa-by-population/*
4 *https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_832023000_ICT_Indicators_Quarterly_Bulletin_Q4_2023.pdf*
5 *https://datareportal.com/reports/digital-2023-egypt*
6 *https://countrymeters.info/en/Egypt#population_2023*
7 البنك المركزي المصري، ديسمبر 2022
8 *https://magnitt.com/research/2022-egypt-venture-investment-report-50861*
9 البنك المركزي المصري، ديسمبر 2022
10 بحث تم إجراؤه بواسطة Mastercard Global Foresights, Insights and Analyticsg Harris Poll على 767 مستهلكًا في مصر، يونيو 2022

موقف مصر عالميًا

مؤشر الابتكار العالمي

[11] شغلت المركز الـ **89**

وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي

شغلت المركز الـ **14** [11]

ضمن 36 دولة من شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى

فوق متوسط المجموعة من حيث نتائج البنية التحتية والمعرفة والتكنولوجيا

[11] شغلت المركز الـ **34**

من حيث رأس المال المغامر الوارد
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

المنظومة العالمية للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية

[12] **ضمن أعلى 100 دولة**

من المنظومات العالمية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

[12] **سجلت 10 درجات**

مؤشر التمويل (من إجمالي 10) بمنظومة التكنولوجيا المالية

موقف مصر إقليميًا

المنظومة المالية الإفريقية

من بين دولتين فقط من أسواق التكنولوجيا المالية المضطربة في إفريقيا

[13] **معدل نمو سنوي متوقع 12%**

في الخدمات المالية حتى عام 2025

[13] **من بين أعلى 5 دول إفريقية**

بها 50٪ من مطوري البرمجيات

منظومة التكنولوجيا المالية الإفريقية

المرتبة الثانية إفريقيًا من حيث استقطاب رأس المال المغامر

من بين أعلى 4 دول إفريقية

باعتبارها النقاط الأكثر جذبًا لرأس المال المغامر الإفريقي

[14] **من بين أعلى دولتين إفريقيتين**

من حيث التنوع القطاعي الأكثر توازنًا

منظومة التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

[15] **المرتبة 3**

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
من حيث استقطاب رأس المال المغامر في مجال التكنولوجيا المالية (18%)

[15] **المرتبة 3**

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
من حيث الكوادر والخبرات في مجال التكنولوجيا المالية

11 *https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_2000_2022/eg.pdf*
12 *https://startupgenome.com/report/gser-fintechedition*
13 *https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/industries/financial%20services/our%20insights/fintech%20in%20africa%20the%20end%20of%20the%20beginning/fintech-in-africa-the-end-of-the-beginning.pdf*
14 *https://partechpartners.com/2022-africa-tech-venture-capital-report/*
15 *https://magnitt.com/research/2022-mena-fintech-venture-investment-report-50856*

FinTech EGYPT
منظومة التكنولوجيا المالية في مصر 2022
التكنولوجيا التأمينية
ClickMare
AmanSeek
معاك Ma3ak
neGabty
amenli
health
Faydety فايدتي
Estafsar
Jpringy
ZR3i.com
تحليل البيانات والذكاء الصناعي
Zeal
Pianat.ai
disco
A-eye Tech
7WL
SYNAPSE ANALYTICS
dyne
AdMazad
CREDIFY
الرواتب والمزايا
Ka$hati
BenefEx
nowpay
paynas
PAYMINT
Performly
التكنولوجيا العقارية
rentak
milango
BOYOT
partment
جمعيات الادخار والإقراض الدوري
الجمعية
DAYRAH
Money Fellows
المنظمون
CENTRAL BANK OF EGYPT
NTRA
FRA
المستثمرون
500
algebra ventures
ACCION VENTURE LAB
VENTURES
DISRUPTECH
acasia
EGYPT VENTURES
AUC ANGELS
Endure
VENTURESOUQ
nclude
SHOROOQ PARTNERS
FOUNDATION VENTURES
Sturgeon Capital
CUBIT VENTURES
PLUGANDPLAY
Silicon Badia
MEVP
QUONA
A15
PLUS.VC
outliers
FALAK
ARZAN
RA'ED
sawari ventures
MODUS
حاضنات ومسرعات الأعمال
IBM ACCELERATOR
DMZ CAIRO
The American University in Cairo
MINT
EGBANK
المؤسسات الحكومية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development
Ministry of Social Solidarity
Ministry of Communications and Information Technology
مقدمي خدمات البنية المالية ومشغلي أنظمة الدفع
EBC
VISA
iScore
المؤسسات الداعمة
GRID
WealthGrid
FinTech EGYPT
STARTUP FACTORY
المؤسسات التعليمية
FEOD
التكنولوجيا الزراعية
CROPSA
Dajin Platform
أرزاق
aydi
fresh source
SOWIT
Mozare3
AbuErdan.com
Agri Soft
إدارة الثروات والادخار
بالباقي
FAKKA.org
Thndr
GOLDADY
DASH Digital Cash
حلول أخري
Fuelin
تعهيد Taahied
WAFFARX
owaloa
CLIX
تجارتي
Waffarha
ORSA EGYPT

تم إعداد هذه الخريطة استنادًا إلى الدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها على 250 مؤسسة، منها 177 شركة ناشئة ومقدمي خدمات الدفع وفقًا للقطاعات الفرعية الخاصة بها، بالإضافة إلى 36 مستثمرًا، و4 من مقدمي البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا المالية المحلية ومشغلي نُظُم الدفع، إلى جانب العديد من الجهات التنظيمية والحكومية المعنية، ولا تشمل هذه الخريطة البنوك العاملة في مصر. وبالتالي فهي تعتبر غير شاملة لكافة جهات منظومة التكنولوجيا المالية في مصر.

Analytics
Service
Accounts
About
Analytics
Home
File
Overview
Real-Time
Project
Tracking
Tickets
Calendar
Tasks
Meetings
Archive
Users
Marketing
Database
Budget
Settings
Help
Campaign n2
Week 41
Week 42
Statistics
Total amount
1,1337,217
Quantity
51002
View Details
View Details

1

الشركات الناشئة العاملة في مجالات التكنولوجيا المالية ومقدمو خدمات الدفع

نظرة متعمقة بشأن الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ومقدمي خدمات الدفع

خلال القسم الأول من هذا التقرير، يتم التطرق بشكل أساسي إلى الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ ومقدمي خدمات الدفع (PSPs)*، وذلك من خلال دراسة متعمقة لكل محور من المحاور الرئيسية، حيث يتم عرض المنظور الخاص بكل جهة؛ والوقوف على أهم متطلباتها الأساسية؛ بالإضافة إلى أهم التحديات التي قد تواجهها ومنها النواحي المالية.

وقد تمثلت أهم تلك المتطلبات في تطور الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية الناشئة والقطاعات المغذية لها ومقدمي خدمات الدفع في مصر؛ وكذا التوسع في القطاعات الفرعية للتكنولوجيا المالية ودرجة التنوع داخل الشركات الناشئة؛ بالإضافة إلى خطط التوظيف جنبًا إلى جنب مع التحديات التي يتم مواجهتها بشأن التوظيف؛ فضلاً عن التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والتي قد تحد من معدلات نموها؛ وأخيرًا التعاون المحتمل فيما بين الشركاء المعنيين بهذه المنظومة.

* الشركات الناشئة؛ ومقدمو خدمات الدفع الوارد ذكرها في جميع أقسام هذا التقرير تشير إلى الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ ومقدمي خدمات الدفع (PSPs) التي شملتها الدراسات الاستقصائية "إجمالي 177 شركة".

الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، ومقدمو خدمات الدفع

الطلب

تطور قطاع الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات الفرعية المغذية لها على مدار السنوات الماضية، والتحديات التي قد تحد من معدلات نمو هذه الشركات الناشئة.

الكوادر

العاملون في قطاع التكنولوجيا المالية، والتنوع بين الجنسين، وتحديات التوظيف.

التمويل

نمو استثمارات التكنولوجيا المالية اللازمة لقطاع الشركات الناشئة، ونماذج الإيرادات، وتحديات التمويل.

الحوكمة والتعاون

الشراكات بين الشركات الناشئة ومنظومة التكنولوجيا المالية.

خريطة الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفع

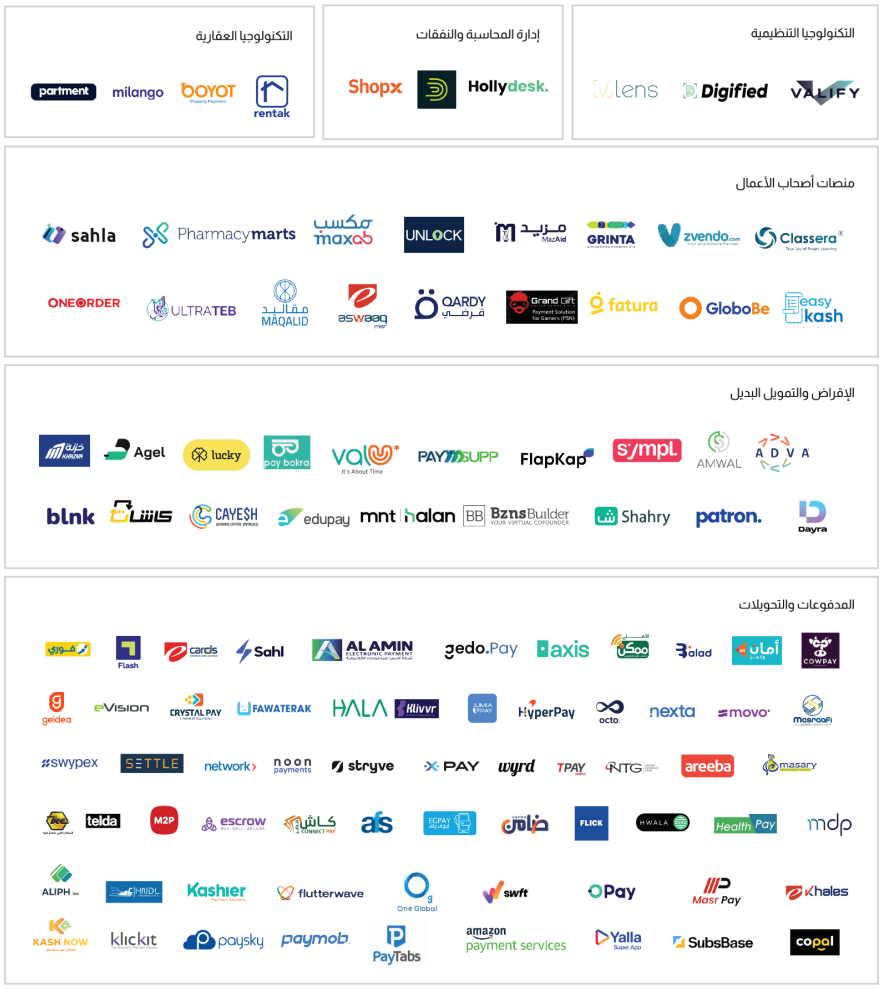
التكنولوجيا التنظيمية
Vlens
Digified
VALIFY
إدارة المحاسبة والنفقات
Shopx
Hollydesk.
التكنولوجيا العقارية
partment
milango
BOYOT
rentak
منصات أصحاب الأعمال
sahla
Pharmacymarts
مكسب
maxab
UNLOCK
مزيد
MazAd
GRINTA
zvendo.com
Classera
ONEORDER
ULTRATEB
مقاليد
MAQALID
aswaaq
QARDY
قرضي
Grand Gift
fatura
GloboBe
easy kash
الإقراض والتمويل البديل
Agel
lucky
pay bokra
PAYMOSUPP
FlapKap
sympl
AMWAL
ADVA
blnk
CAYESH
edupay
mnt halan
BznsBuilder
Shahry
patron.
Dayra
المدفوعات والتحويلات
Flash
cards
Sahl
AL AMIN
gedo.Pay
axis
Balad
COWPAY
geidea
eVision
CRYSTAL PAY
FAWATERAK
HALA
Klivvr
HyperPay
octo
nexta
movo
#swypex
SETTLE
network
noon payments
stryve
PAY
wyrd
TPAY
areeba
masary
telda
M2P
escrow
afs
FLICK
HWALA
Health Pay
mdp
ALIPH
Kashier
flutterwave
One Global
swft
OPay
Masr Pay
Khales
KASH NOW
klickit
paysky
paymob
PayTabs
amazon payment services
Yalla
SubsBase
copal

الطلب

خلال هذا المحور يتم إلقاء نظرة فاحصة متعمقة بشأن ما شهدته الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمو خدمات الدفع من تطور خلال الأعوام الماضية، كما يتم التعرف على القطاعات الفرعية للتكنولوجيا المالية، والمكاتب المحلية والدولية، وكذا التحديات التي قد تحد من معدلات نمو هذه الشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع.

تحتضن مصر أكثر من 177 شركة ناشئة؛ ومقدم خدمات دفع

يتم حاليًا إطلاق حلول مبتكرة بالسوق المصري من خلال 177 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ والقطاعات المغذية لها؛ ومقدمي خدمات الدفع، من بينها 139 شركة ناشئة تقوم بتقديم حلول خاصة بالتكنولوجيا المالية فقط؛ بينما يتم تقديم حلول مغذية لخدمات التكنولوجيا المالية من خلال 38 شركة.

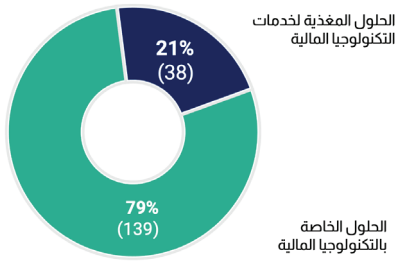

نمو الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفع

خلال السنوات الخمس الماضية، نما عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الدفع المبتكرة ليصل إلى 5.5 ضعف، وذلك نتيجةً لزيادة الطلب على الحلول التي يتم إطلاقها من قِبَل شركات التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بالسوق المصري.

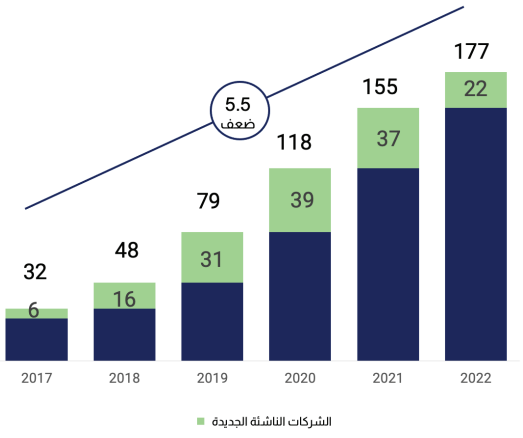

التمثيل الجغرافي للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفع

- **المقرات الرئيسية للشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع**

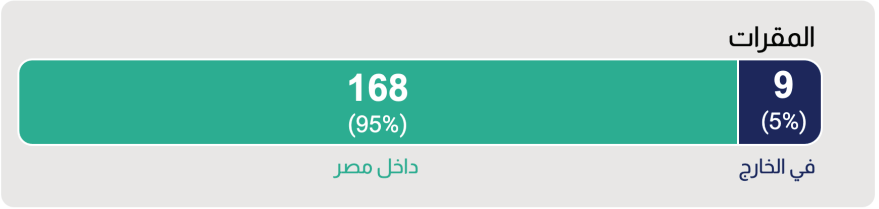

- **التمثيل الجغرافي المحلي للشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع**

بلغت نسبة الشركات التي اتخذت من محافظة القاهرة مقرًا لها حوالي 67% من الشركات الناشئة في مصر؛ أي 113 شركة من أصل 168؛ وبلغت نسبة الشركات التي اتخذت من محافظة الجيزة مقرًا لها حوالي 30% من هذه الشركات؛ أي 50 شركة من أصل 168؛ كما تباين عدد الشركات التي اتخذت مقرًا لها خارج القاهرة والجيزة لتبلغ نسبة 3%؛ أي 5 شركات. وذلك فضلاً عما تم رصده من وجود 17 شركة من أصل 113 شركة ناشئة ومقدمي خدمات الدفع والتي تتخذ من محافظة القاهرة مقرًا لها؛ لديها مكاتب إضافية في محافظات أخرى.

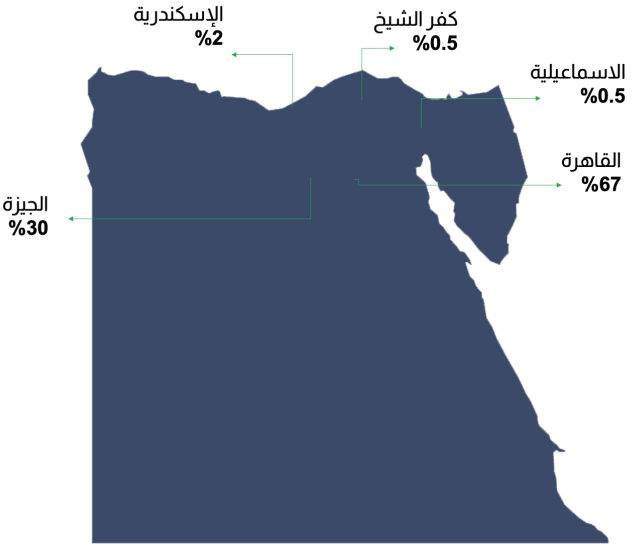

- **التمثيل الجغرافي الدولي للشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع**

46 من الشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع لديها مكاتب إضافية في الخارج

أكثر من نصف هذه الشركات "58%" لديها مكاتب إضافية في الإمارات العربية المتحدة، تليها المملكة العربية السعودية "36%". يليها نسبة بلغت 18% من تلك الشركات لديها مكاتب خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ تحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية.

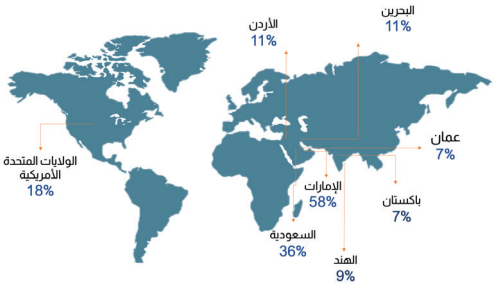

تقدم 52 شركة ناشئة ومقدمي خدمات دفع خدماتها لعملاء بالخارج

أعلى دولتين تصدرتا هذه القائمة (المكونة من 52 شركة ناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع) من حيث تقديم الخدمات لعملائها خارج مصر هما: دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 57%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت 47%.

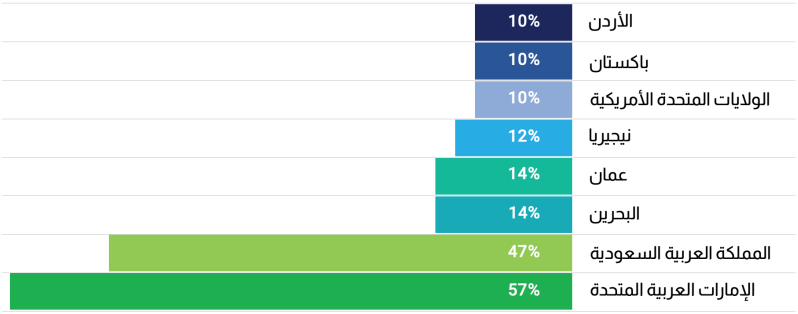

تخطط 102 شركة من الشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع للتوسع دوليًا خلال العام القادم

أهم الأسواق المحتملة التي تخطط هذه الشركات للتوسع بها هي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتركيا، وباكستان، والمناطق الإفريقية.

القطاعات الفرعية للشركات الناشئة

تهيمن 3 قطاعات فرعية على منظومة التكنولوجيا المالية حتى الآن؛ بنسبة بلغت حوالي 60% من إجمالي عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية "177"، حيث يمثل قطاع المدفوعات والتحويلات نسبة بلغت 36% من منظومة التكنولوجيا المالية، يليها قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة بلغت 11%، ثم قطاع منصات أصحاب الأعمال بنسبة بلغت 10%.

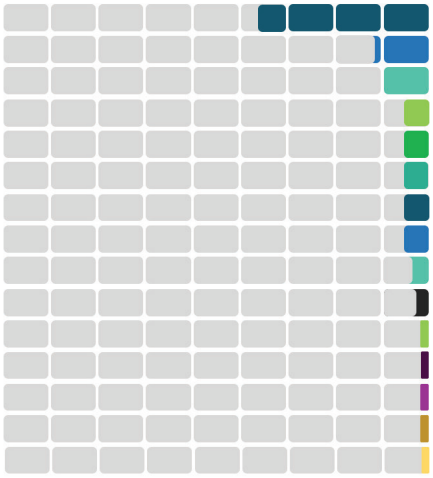

المدفوعات والتحويلات	36%
الإقراض والتمويل البديل	11%
منصات أصحاب الأعمال	10%
تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي	5%
شركات تكنولوجيا التأمين/تكنولوجيا الصحة	5%
شركات تكنولوجيا الزراعة	5%
الخدمات المصرفية المفتوحة والبنية التحتية	5%
إدارة التمويل الشخصي والتثقيف المالي	5%
إدارة الثروات والادخار	4%
أخرى	4%
الرواتب والمزايا	3%
جمعيات الادخار والاقراض الدوري	2%
إدارة الحسابات والمصروفات	2%
التكنولوجيا التنظيمية	2%
التكنولوجيا العقارية	2%

نماذج الأعمال الخاصة بالشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع

22%	37%	41%
حلول تتم بين الشركات والمستهلكين العملاء المباشرون هم الافراد.	**الحلول المُقدَّمة من الشركات التي تعمل كوسيط بين الشركات الأخرى والمستهلكين** تقوم بدمج عروض الشركات الأخرى في إطار سلاسل القيمة الخاصة بها بهدف خدمة المستهلك النهائي والقيام بدور الوسيط.	**حلول تتم بين الشركات** العملاء المباشرون هم الشركات.

متلقو الخدمة من العملاء

- **إجمالي عدد العملاء**

بلغ إجمالي عدد العملاء 99.9 مليون عميل، ويمثل عدد العملاء النشطاء في آخر 90 يومًا نسبة قدرها 55%، وذلك وفقًا للبيانات التي تم تقديمها من قِبَل 143 شركة ناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع، أخذًا في الاعتبار وجود 25 شركة من الشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع ليس لديها عملاء حتى الآن.

99.9 مليون
شركات وأفراد
العملاء المسجلون

54.7 مليون (55%)
العملاء النشطون في أخر 90 يومًا

- **نسبة العملاء من الإناث**

علمًا بوجود عدد 72 شركة من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع ممن لديهم بيانات تصنف نوع العملاء، حيث تمثل نسبة الإناث قرابة ثلث عدد عملاء تلك الشركات؛ أي ما يمثل 4.4 مليون عميلة من إجمالي عدد 15.6 مليون عميل .

4.4 مليون (28%)
من أصل 15.6 مليون عميل
العملاء من الاناث
(وفقًا للبيانات التي تم تقديمها من قِبَل 72 شركة ناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع)

مستوى النشاط:

بلغ إجمالي عدد العميلات الناشطات 1.2 مليون عميلة بنسبة قدرها 27%، وذلك وفقًا للبيانات المُقَدَّمَة من قِبَل 72 شركة من الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفع.

وعلى الرغم من ذلك، وبنظرة متعمقة حول تنوع العملاء لدى كل شركة ناشئة على حدة؛ يتبين أن متوسط نشاط العميلات "الإناث" أعلي من متوسط نشاط العملاء "الذكور"، حيث بلغ متوسط مشاركة الإناث الناشطات لكل شركة ناشئة، نسبة قدرها 55٪ من إجمالي عملائها من الإناث؛ وذلك مقارنةً بمشاركة من العملاء النشطاء من الذكور؛ والتي بلغت نسبة قدرها 47٪ من إجمالي عملائها من الذكور.

1.2 مليون (27%)
من أصل 4.4 مليون عميل
العميلات الناشطات
(وفقًا للبيانات التي تم تقديمها من قِبَل 72 شركة ناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع)

متوسط مشاركة الإناث **الناشطات لكل شركة ناشئة نسبة قدرها 55٪** من عملائها من الإناث؛
وذلك مقارنةً بنسبة مشاركة من **العملاء النشطاء من الذكور بلغت 47٪.**

الشرائح العمرية للعملاء

أكثر من 60% من العملاء متلقي الخدمة تقع أعمارهم ما بين 20 و 40 عامًا، أخذًا في الاعتبار أن الفئة العمرية ما بين 31 و 40 عامًا هي الفئة المهيمنة بنسبة بلغت 36%.

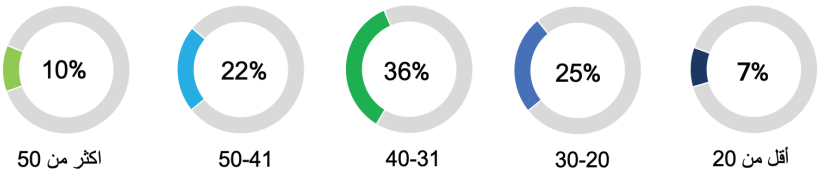

العوامل التي قد تُسهِم بشكل كبير في جذب العملاء للشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع بمصر

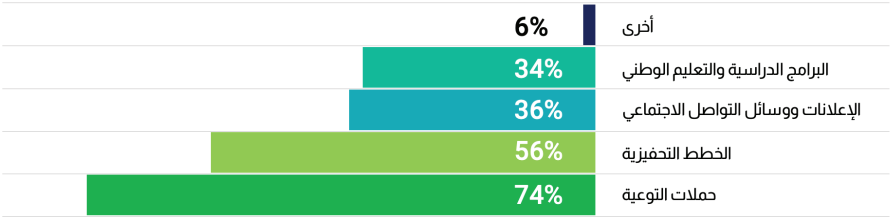

أهم التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة؛ ومقدمو خدمات الدفع، والتي قد تحد من معدلات النمو المطلوبة

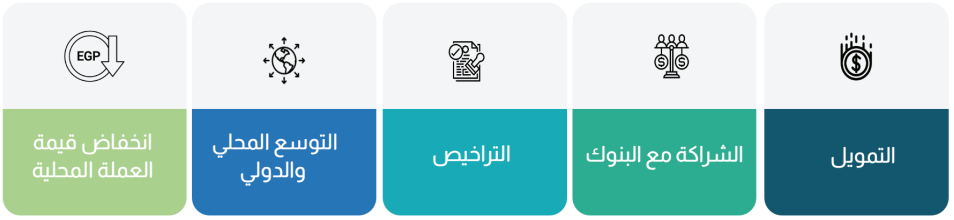

المجالات الأكثر جذبًا للشركات الناشئة، واللازمة لتحقيق النمو في المستقبل القريب

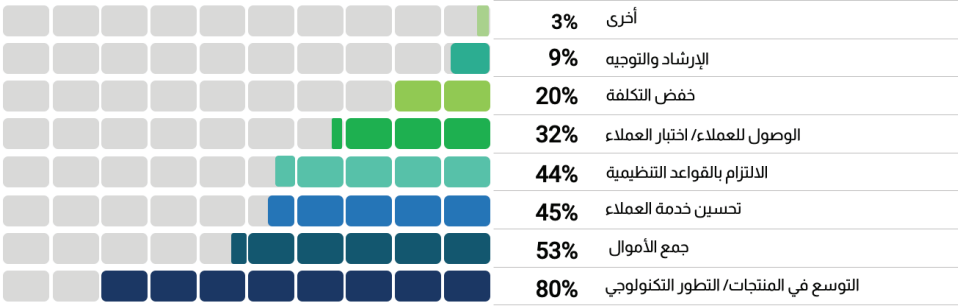

الكوادر

خلال هذا المحور، يتم التعرف على الفرص المتاحة للكوادر؛ والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة ومقدمو خدمات الدفع في قطاع التكنولوجيا المالية، وتقديم نظرة متعمقة حول الخلفيات التعليمية لمؤسسي هذه الشركات، فضلاً عن التنوع بين الجنسين.

المؤهلات الدراسية لمؤسسي الشركات

- **الدرجة التعليمية لمؤسسي الشركات**

معظم مؤسسي الشركات "69%" قد شرعوا في ممارسة أعمالهم الخاصة عقب حصولهم على درجة البكالوريوس.

- **الخلفية التعليمية لمؤسسي الشركات**

ما يقرب من نصف مؤسسي الشركات لديهم خلفية تعليمية فنية (حصلوا على درجة علمية متخصصة في مجالات علوم الحاسب؛ الهندسة.....وغيرها)

بينما ما يقرب من النصف الآخر لديهم خلفية تعليمية غير فنية (حصلوا على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال؛ ريادة الأعمال..... وغيرها)

- **الفئات العمرية لمؤسسي الشركات**

حوالي نصف مؤسسي الشركات تقع أعمارهم ما بين 31 و 40 عامًا، مما يشير إلى أنهم قد قاموا باكتساب بعض الخبرات في مجال العمل قبل البدء في مباشرة أعمالهم الخاصة "بدء نشاط الشركة".

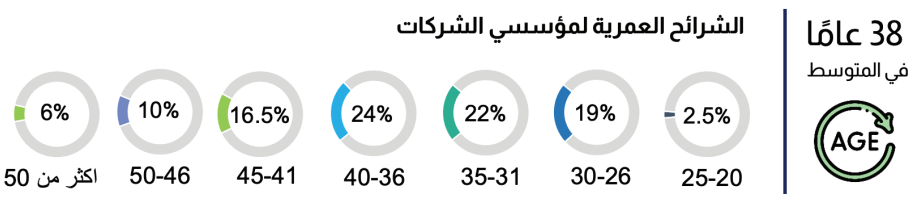

- **مؤسسو الشركات الناشئة من الإناث**

بلغ عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومقدمي خدمات الدفع التي تشارك المرأة في تأسيسها 52 شركة بنسبة بلغت 29% فقط من إجمالي عدد هذه الشركات، بينما بلغ عدد تلك الشركات التي تم تأسيسها من قِبَل الإناث فقط 3 شركات بنسبة بلغت 2% فقط.

حجم الفريق

بلغ متوسط عدد الموظفين بكل فريق بالشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الدفع ما بين 11 و50 موظفًا بنسبة تمثل 42% من إجمالي عدد الشركات.

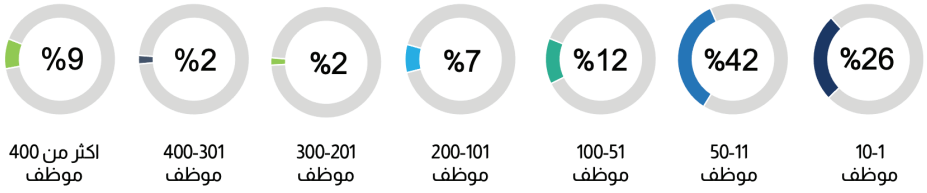

العاملون بالشركات الناشئة؛ ومقدمو خدمات الدفع

لا تزال مشاركة الإناث تمثل نسبة ضئيلة من العاملين بالشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع بنسبة بلغت 15% فقط مقارنًة بنسبة مشاركة الذكور.

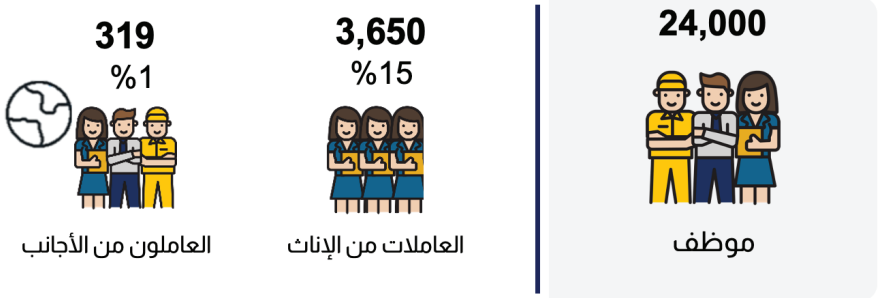

- **التزام الموظفين**

- **الفئات العمرية للعاملين**

أكثر من نصف العاملين بالشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع من حديثي التخرج؛ حيث تتراوح فئاتهم العمرية ما بين 20 و 30 عامًا.

وعلى النقيض، تنخفض نسبة الموظفين ذوي الخبرة "أكثر من 15 عامًا" للعمل بالشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع؛ حيث يمثلون نسبة بلغت 10 % فقط.

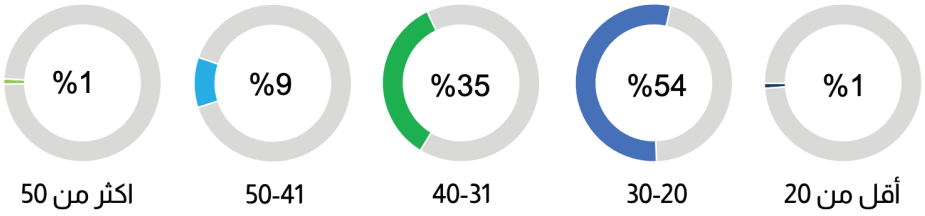

- **149 شركة ناشئة ومقدم خدمات دفع يخططون لتوظيف أعضاء فريق جدد.**

التحديات التي تواجه الشركات الناشئة ومقدمو خدمات الدفع في عملية توظيف أعضاء جدد.

*حسب ما شاركت به 23 شركة ناشئة، أخذًا في الاعتبار أن هناك 154 شركة لا تواجه أي تحديات في هذا الشأن.

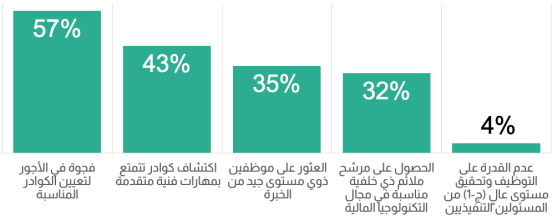

العوامل التي تُسهِم في تحسين صورة مصر كمركز لجذب الكوادر

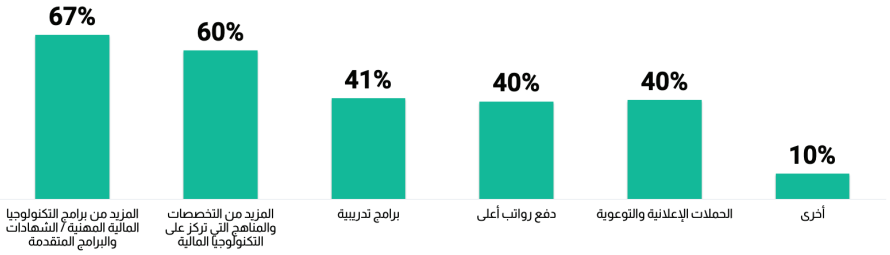

توفير برامج مسرعات الأعمال والحاضنات

69 (39%) الشركات الناشئة التي انضمت إلى برنامج مسرعات الأعمال

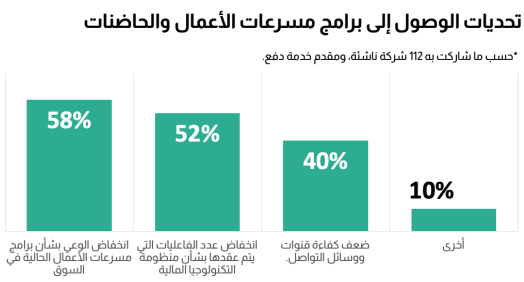

التحديات التي لم تقم برامج مسرعات الأعمال والحاضنات بتذليلها

حسب ما شاركت به 90 شركة ناشئة

من خلال الدراسات الاستقصائية تم الوقوف على أهم التحديات التي يجب على برامج مسرعات الأعمال والحاضنات استيفاؤها، حيث يمثل "تلقي التمويل" نسبة قدرها 56% من إجمالي عدد الشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع، بينما يمثل "إتمام التواصل المباشر مع المستثمرين" نسبة قدرها 48% من إجمالي هذه الشركات.

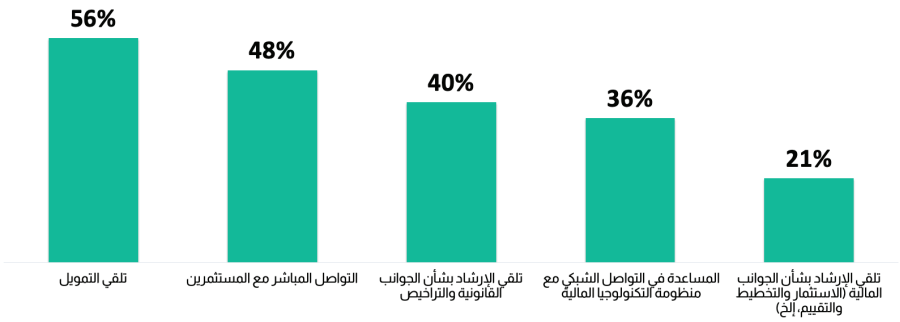

التمويل

خلال هذا المحور، يتم إلقاء الضوء على معدلات نمو الاستثمارات في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك مقارنًة بالحلول التكنولوجية المبتكرة التي تدعم منظومة التكنولوجيا المالية؛ ومراحل التمويل؛ والقطاعات الفرعية؛ ونماذج الإيرادات؛ وتحديات التمويل.

نمو الاستثمارات في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ، ومقدمي خدمات الدفع بمصر

- **استثمار رأس المال المغامر؛ مقارنةً باستثمارات الأسهم الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية**

شكلت استثمارات رأس المال المغامر والاستثمار الملائكي نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية بمصر خلال الثلاث سنوات الأخيرة بمتوسط وصل إلى نسبة قدرها 65%، بينما قفزت استثمارات الأسهم الخاصة في 2022 لتمثل نسبة بلغت 55% من إجمالي الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية بمصر.

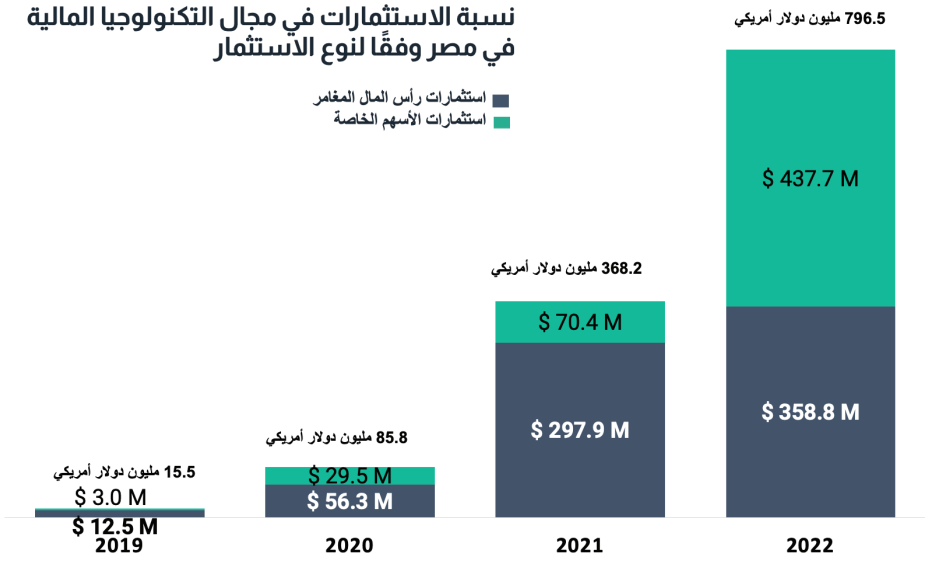

- **إجمالي استثمارات رأس المال المغامر في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها**

في غضون السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفع إجمالي استثمارات رأس المال المغامر في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها ارتفاعًا كبيرًا ليسجل مستويًا قياسيًا جديدًا بلغ 358.8 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل 28.7 ضعف مقارنةً بعام 2019.

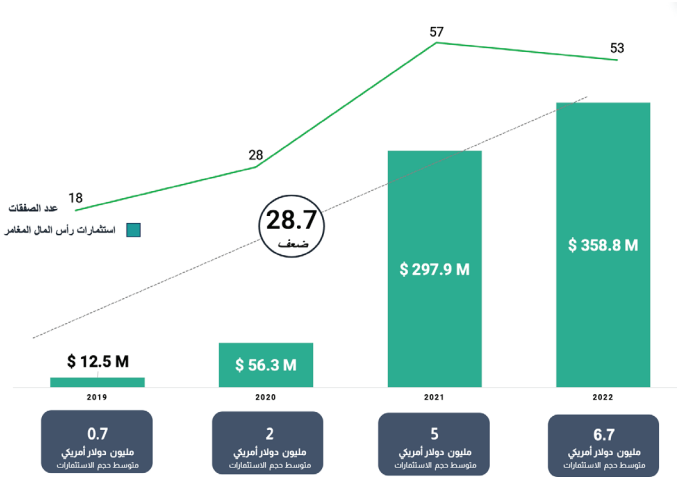

- **استثمارات رأس المال المغامر**

وفقًا للتكنولوجيا المالية مقابل الاستثمارات المغذية لها

بلغ متوسط الاستثمارات في القطاعات الفرعية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية نسبة قدرها 70% من إجمالي الاستثمارات خلال الثلاثة أعوام الماضية.

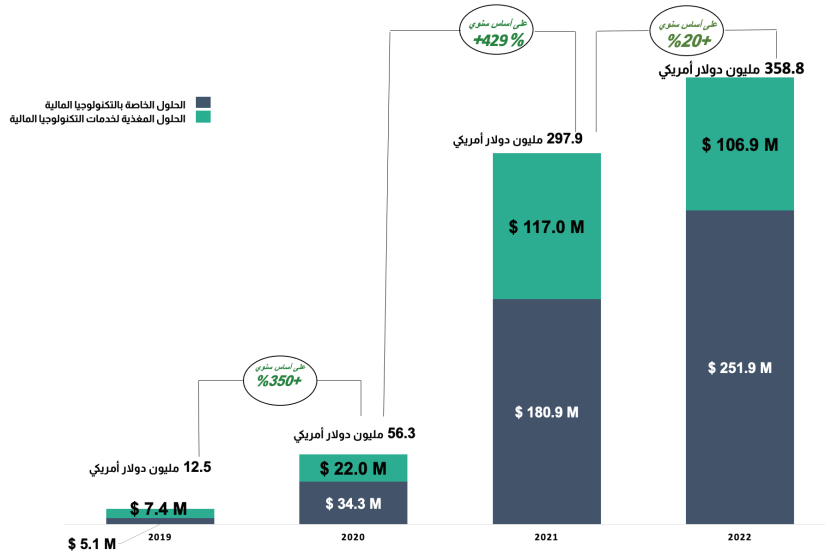

استثمارات رأس المال المغامر

مُصَنَّفة وفقًا لفئات جولات التمويل

بدأت الاستثمارات ذات المراحل التمويلية المتقدمة أن تظهر في منظومة التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بمصر اعتبارًا من عام 2020.

على الرغم من أن عدد الاستثمارات ذات مراحل التمويل الأولية (مرحلة ما قبل التمويل الأولي، ومرحلة التمويل الأولي) بلغت نسبة قدرها 72% من إجمالي عدد الاستثمارات، إلا أن حجم الاستثمارات ذات مراحل التمويل المتقدمة (فئة أ أو أكثر) قد شهدت قفزة كبيرة بنسبة بلغت 80% من إجمالي الاستثمارات المُنَفَّذَة خلال عام 2022، حيث تم إبرام إجمالي عدد 8 صفقات ضخمة في ذات العام؛ بمبالغ وصلت إلى أكثر من 20 مليون دولار أمريكي؛ بزيادة بلغت نسبة قدرها 60% مقارنةً بعدد الصفقات التي تمت خلال عام 2021.

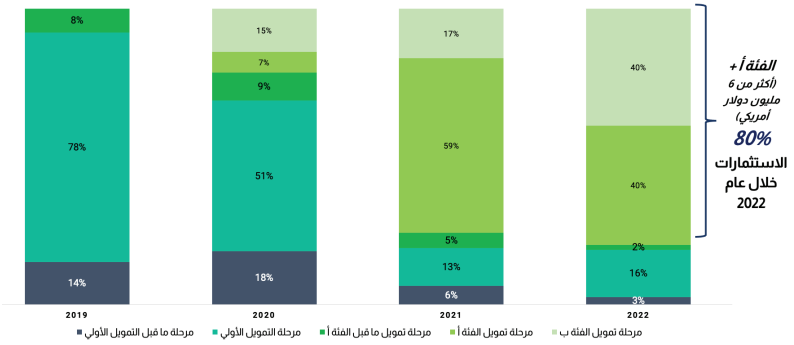

- ## استثمارات رأس المال المغامر

وفقًا للقطاعات الفرعية

خلال السنوات الثلاث الماضية، هيمنت الثلاثة قطاعات الفرعية التالية على الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في مصر وهي على التوالي: المدفوعات والتحويلات؛ ومنصات أصحاب الأعمال؛ وأنشطة الإقراض والتمويل البديل، حيث بلغ مجموع مشاركات القطاعات المذكورة نسبة قدرها 79% من إجمالي الاستثمارات خلال عام 2022، بينما وصل حجم باقي القطاعات الفرعية نسبة قدرها 21% فقط من إجمالي الاستثمارات التي تمت في ذات العام.

استثمارات رأس المال المغامر وفقًا للقطاعات الفرعية

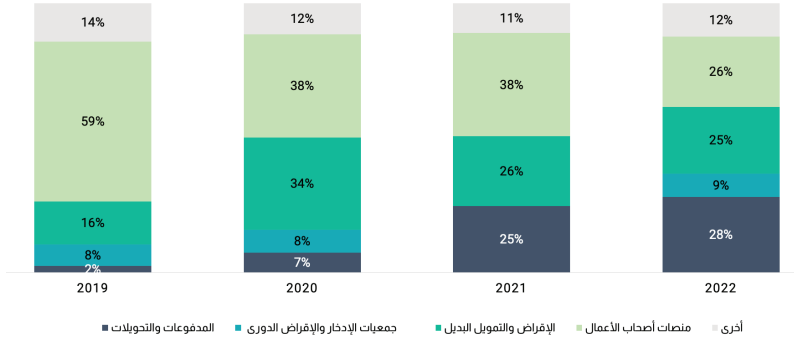

متوسط حجم الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في مصر؛ حسب مراحل التمويل

0.52 مليون دولار
متوسط حجم الاستثمار في مرحلة ما قبل التمويل الاولى

3.1 مليون دولار
متوسط حجم الاستثمار في مرحلة التمويل الأولى

20.7 مليون دولار
متوسط حجم الاستثمار في مرحلة الفئة أ

28.6 مليون دولار
متوسط حجم الاستثمار في مرحلة الفئة ب

جولة التمويل الأكثر تحديًا

كانت مراحل الاستثمار الأولية (ما قبل التمويل الأولي/التمويل الأولي) هي الأكثر صعوبة بالنسبة لـ 55% من الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ مما يعطي مؤشرًا إلى وجود فجوة بشأن عدم توافر المستثمرين المهتمين بالشركات الناشئة في تلك المراحل المبكرة.

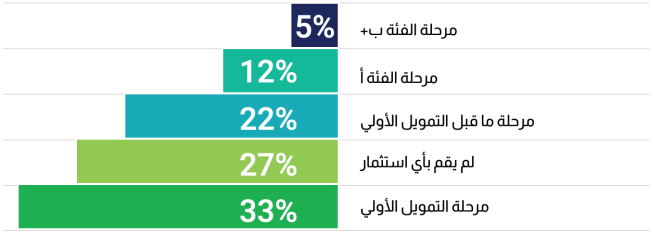

8 أشهر

متوسط عدد الشهور
للقيام بجولة تمويل

الشركات الناشئة التي تسعى للحصول على التمويل

124
شركة ناشئة
تسعى للحصول على تمويل خلال الاثني عشر شهرًا القادمة.

*قامت 64 شركة بالفعل بالبحث عن مستثمرين.

جولات التمويل التي تسعى الشركات الناشئة للحصول عليها

تمثل الشركات الناشئة التي تسعى للحصول على تمويل مرحلة التمويل الأولي حوالي 50%، تليها مرحلة ما قبل التمويل الأولي لتصل إلى نسبة بلغت 18%، ثم الفئة أ لتصل إلى نسبة قدرها 16%.

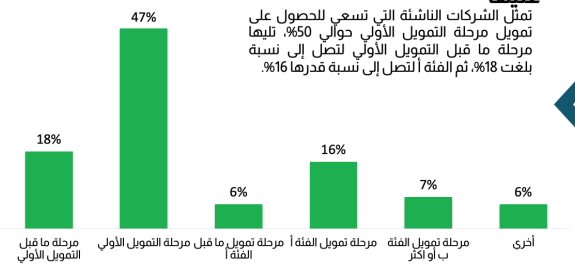

كيف يمكن مساعدة الشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع في الحصول على التمويل بطرق أكثر فاعلية؟

من خلال الدراسات الاستقصائية فقد تم الوقوف على أهم المتطلبات التي تحتاجها الشركات الناشئة ومقدمو خدمات الدفع للحصول على التمويل، وهي الربط الشبكي وملتقيات الأعمال بنسبة قدرها 77% وكذا المعارض الدولية والإقليمية بنسبة قدرها 65%.

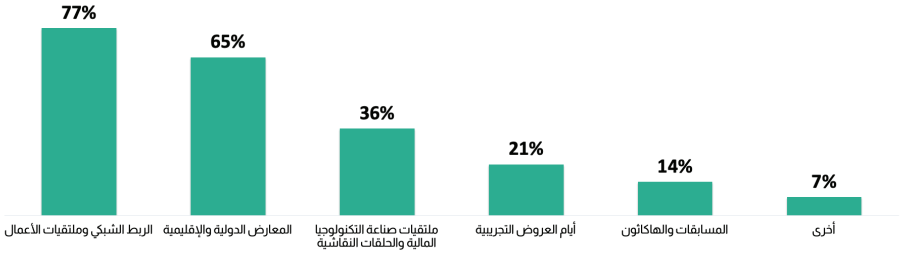

تحديات الوصول إلى المستثمرين

وفقًا لما أفادت به 135 شركة ناشئة

يُعَد انخفاض عدد الفعاليات التي يتم إطلاقها بخصوص منظومة التكنولوجيا المالية هي أحد أهم التحديات الأساسية التي تواجه الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ وكذا ضعف معرفة الشركات الناشئة بالمستثمرين النشطاء في الأسواق؛ بالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد طرق التواصل الرسمية للوصول إلى هؤلاء المستثمرين.

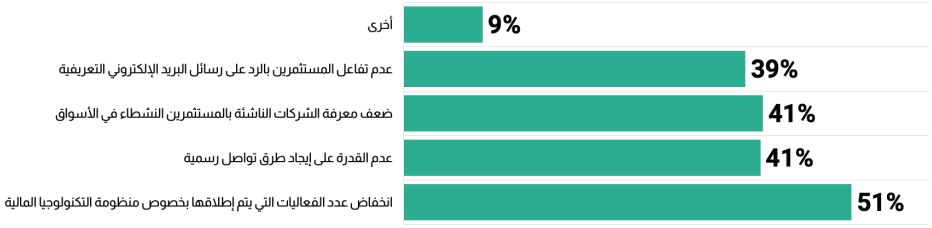

أهم التحديات التي لم يقم المستثمرون باستيفائها

وفقًا لما أفادت به 130 شركة ناشئة.

من أهم هذه التحديات هي عدم توافر الدعم اللازم للوصول المباشر إلى الجهات التنظيمية وقد بلغ نسبة قدرها 54%، بينما وصلت التطلع إلى الوصول للأسواق الدولية الأخرى إلى نسبة قدرها 50%.

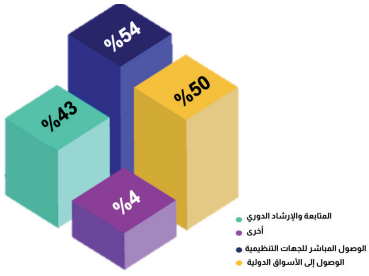

الإيرادات المُحققة من قِبَل الشركات الناشئة؛ ومقدمي خدمات الدفع خلال عام 2022.

نموذج إيرادات الشركات الناشئة

يأخذ 56.3% من الشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع (100 شركة ناشئة) كلا النموذجين (مصاريف ثابتة، ونسبة (%) من التعاملات) من عملائها لتحقيق الإيرادات، بينما 32.2% من تلك الشركات (57 شركة ناشئة) تأخذ نسبة (%) من التعاملات، و11.5% فقط تأخذ مصاريف ثابتة (20 شركة ناشئة).

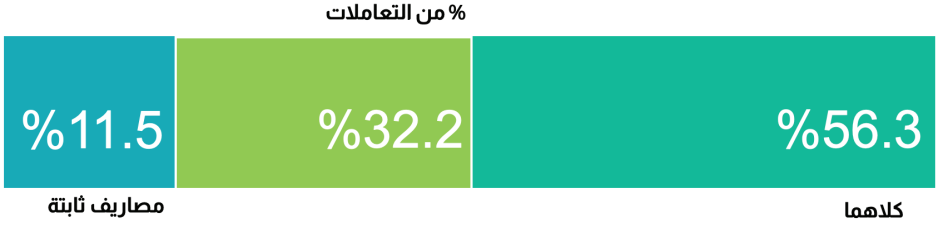

الحوكمة

خلال هذا المحور، يتم عرض أهم الشراكات التي تمت بين الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمي خدمات الدفع في إطار منظومة التكنولوجيا المالية، وكذا أهم التحديات التي قد تواجهها هذه الشركات، فضلاً عن أنواع مكاتب الشركات الناشئة.

الشراكات بين الشركات الناشئة في إطار منظومة التكنولوجيا المالية

- **الشراكات بين الشركات الناشئة ومُقَدِّمي خدمات الدفع**

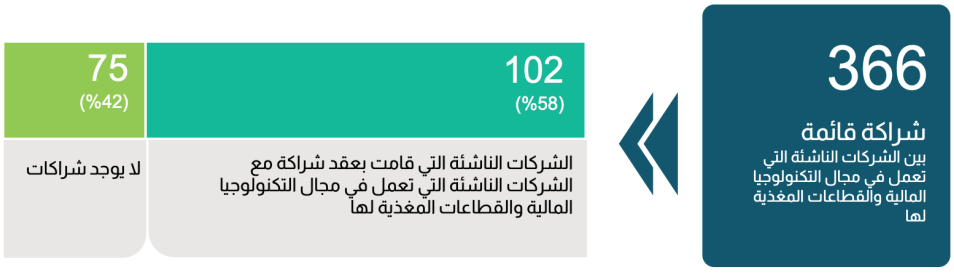

- **الشراكات القائمة مع البنوك العاملة بمصر والمؤسسات المالية**

في المتوسط، تمتلك كل شركة ناشئة أكثر من اتفاقيتي (2) شراكة مع البنوك العاملة بمصر أو المؤسسات المالية؛ بهدف تمكينها من نشر حلولها التكنولوجية في السوق.

التحديات التي تواجه الشركات الناشئة؛ ومقدمو خدمات الدفع في الشراكة مع البنوك العاملة بمصر والمؤسسات المالية

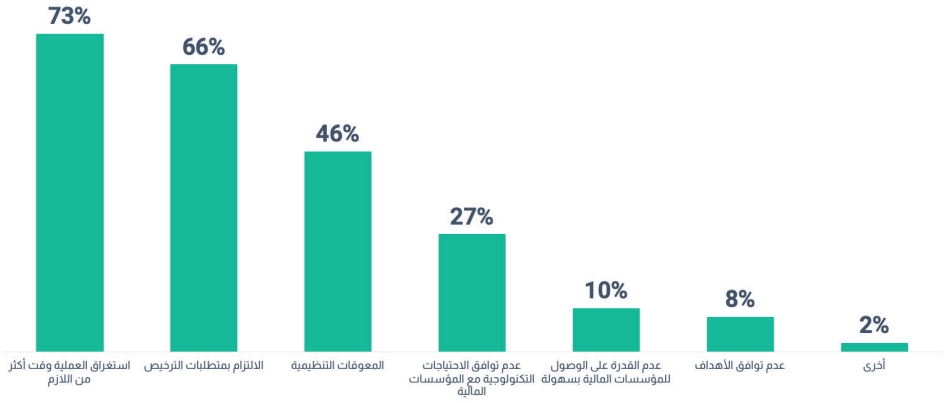

أنواع مكاتب الشركات الناشئة

39 (%22)	138 (%78)
مقرها في أماكن عمل مشترك	لديها مقر خاص

2

مستثمرو التكنولوجيا المالية

نظرة عامة حول مستثمري رأس المال المغامر في مجال التكنولوجيا المالية بمصر، وشبكات الاستثمار الملائكي، ومسرعات الأعمال والحاضنات

خلال القسم الثاني من هذا التقرير، يتم تسليط الضوء على رصد أثر المحاور الأساسية من وجهة نظر المستثمرين ككل "مستثمري رأس المال المغامر؛ وشبكات الاستثمار الملائكي؛ ومسرعات الأعمال؛ والحاضنات"؛ ومن ثَمَّ تحليل كافة الآراء الخاصة بكل محور من وجهة نظر كلٍ منهم، وذلك من خلال التطرق إلى عدد من العوامل الأساسية، مثل تطور المستثمرين في مجال التكنولوجيا المالية في السوق المصري؛ وكذا حجم التمويل النشط الحالي؛ بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها المستثمرون للوصول إلى الشركات الناشئة.

مستثمرو رأس المال المغامر، وشبكات الاستثمار الملائكي، ومسرعات الأعمال والحاضنات.

الطلب

توافر كافة أنواع المستثمرين في مصر، بهدف دعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.

الكوادر

العاملون بمجال الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية، التنوع بين الجنسين، وتحديات التوظيف.

التمويل

مستويات وحجم التمويل، ومتوسط المساهمة في استثمارات التكنولوجيا المالية في المحفظة.

الحوكمة والتعاون

الشراكة بين المستثمرين ومنظومة التكنولوجيا المالية ككل، ونقاط الضعف التي تحتاج الشركات الناشئة أن تعمل بشأن معالجتها.

مستثمرو التكنولوجيا المالية

شبكات الاستثمار الملائكي

حاضنات ومسرعات الأعمال

الطلب

خلال هذا المحور يتم استعراض مدى توافر كافة أنواع المستثمرين في مصر بما فيهم مستثمري رأس المال المغامر؛ وشبكات الاستثمار الملائكي؛ ومسرعات الأعمال والحاضنات، بهدف دعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها

تتمتع مصر بمكانة متميزة فيما يتعلق برأس المال المغامر؛ والمستثمر الملائكي؛ ومسرعات وحاضنات الأعمال

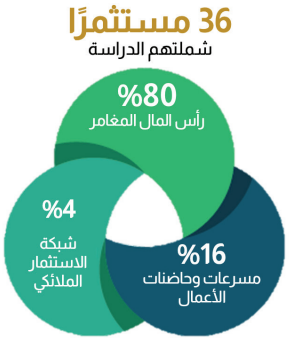

تم إجراء دراسة استقصائية شملت عدد 36 من المستثمرين في الشركات الناشئة الواعدة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في مصر، وقد أظهرت هذه الدراسة أن 80% من هؤلاء المستثمرين يمثلون أصحاب رأس المال المغامر؛ بينما 16% منهم يمثلون مسرعات أعمال؛ و4% فقط يمثلون شبكة الاستثمار الملائكي.

مقرات مستثمري التكنولوجيا المالية

تضم مصر نسبة قدرها 53% من مقرات المستثمرين موضع الدراسة؛ تليها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 14% لكل منهما.

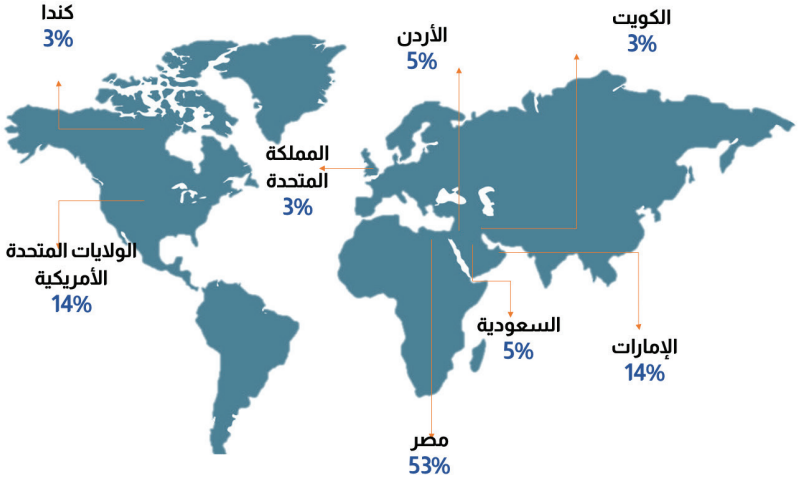

عام البداية لمستثمري التكنولوجيا المالية

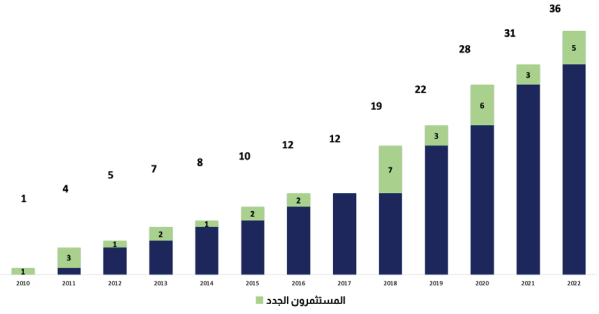

خلال الفترة من 2010 حتى 2015 كان معظم المستثمرين مصريين، ولكن مع بداية عام 2016 فقد بدأ ظهور المزيد من المستثمرين الإقليميين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالسوق المصري.

وبحلول عام 2020، بدأ المزيد من المستثمرين الدوليين بالظهور داخل السوق المصري، وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية.

الصناديق والبرامج المخصصة لدعم التكنولوجيا المالية

نصف مسرعات وحاضنات الأعمال لديها برامج مخصصة للتكنولوجيا المالية، بينما يمتلك ربع أصحاب رأس المال المغامر وشبكات الاستثمار الملائكي صناديق مخصصة لدعم التكنولوجيا المالية.

%50 (3)
مسرعات وحاضنات الأعمال تقدم برامج مخصصة للتكنولوجيا المالية

%24 (7)
أصحاب رأس المال المغامر وشبكات الاستثمار الملائكي لديهم صناديق مخصصة لدعم التكنولوجيا المالية

27 مستثمرًا ينظرون إلى القطاعات الفرعية بمنظومة التكنولوجيا المالية على أنها متساوية الأهمية.

القطاعات الفرعية المفضلة
عند 9 من المستثمرين

الإقراض والتمويل البديل %78	المدفوعات والتحويلات %78		
الخدمات البنكية المفتوحة والبنية التحتية %56	إدارة الثروات والادخار %56	الرواتب والمزايا %67	إدارة المحاسبة والنفقات %67
التكنولوجيا الزراعية 44%	التكنولوجيا التأمينية 44%	منصات أصحاب الأعمال 44%	إدارة التمويل الشخصي والتثقيف المالي 44%

الكوادر

في هذا المحور، يتم إلقاء نظرة سريعة حول كوادر صناعة المستثمرين؛ ومدى التزام العاملين؛ وكذا الفئات العمرية؛ بالإضافة إلى التنوع بين الجنسين؛ فضلاً عن تحديات التوظيف.

كوادر مستثمري التكنولوجيا المالية

- **536 موظفًا**

يعملون في شركات الكيانات التمويلية المتخصصة في التكنولوجيا المالية المشاركين في الدراسة.

%49 (262)
موظفات إناث

%29 (156)
موظفين أجانب

- **قام 42% من المستثمرين محل الدراسة**

بتقديم التدريب لموظفيهم في مجالات التكنولوجيا المالية؛ والاستثمار خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

- **التزام العاملين**

معظم العاملين (94%) يعملون بدوام كامل

- **الفئات العمرية للعاملين**

يُعَد المستثمرون هم الملاذ الآمن لصغار الموظفين، حيث بلغ هؤلاء الموظفين في المرحلة العمرية ما بين 20 و 40 عامًا مع خبرة أقل من 20 سنة إلى نسبة قدرها 79% من عدد الموظفين.

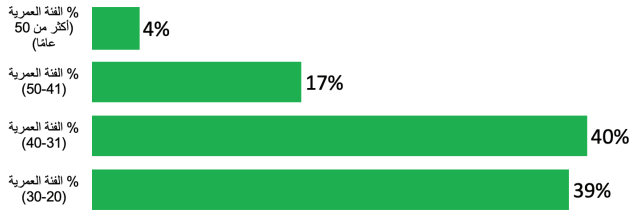

- **مديرو صناديق رأس المال المغامر؛ وشبكات الاستثمار الملائكي**

على الرغم من أن الإناث يمثلن نسبة بلغت 50% من إجمالي عدد العاملين في مجال الاستثمار، إلا أن 18% فقط منهن يشغلن مناصب في المستويات الإدارية (شركات عموميات).

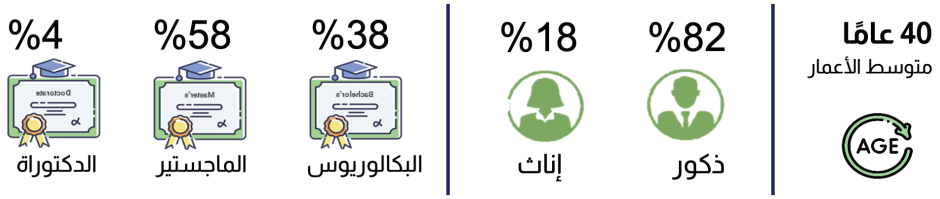

- **خطط التوظيف المستقبلية**

77 *
خطط التوظيف المستقبلية خلال الستة أشهر المقبلة

*محللون وشركاء الاستثمار، إدارة التسويق والمجتمعات

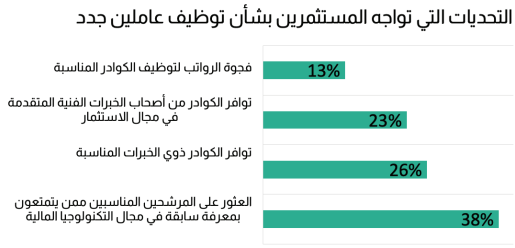

أهم أنواع الشهادات والبرامج من منظور المستثمرين

- **لرفع مستوى أداء الموظفين داخل المؤسسات الاستثمارية**

- **لدعم الجاهزية الاستثمارية للشركات الناشئة**

التمويل

يتم خلال هذا المحور إلقاء نظرة متعمقة حول القدرات التمويلية للصناديق؛ وكذا متوسط حقوق المساهمين وحجم الاستثمارات وفقًا للصندوق؛ بالإضافة إلى نسبة استثمارات التكنولوجيا المالية داخل المحفظة الاستثمارية.

نظرة متعمقة حول شبكة رؤوس الأموال المغامرة والاستثمار الملائكي

- **القدرات التمويلية للصناديق**

معظم الصناديق التي تتراوح قدراتها التمويلية بين 10 إلى 50 مليون دولار أمريكي (37%)، تعود أغلبها إلى مستثمرين مصريين.

كما تعود نسبة قدرها 75% من الصناديق ذات القدرات التمويلية أعلى من 50 مليون دولار أمريكي إلى مستثمرين إقليميين ودوليين.

%22.5 من الصناديق	**%37 من الصناديق**	**%28 من الصناديق**	**%12.5 من الصناديق**
أقل من 10ملايين دولار أمريكي	10 ملايين دولار أمريكي -50 مليون دولار أمريكي	50 مليون دولار أمريكي -100 مليون دولار أمريكي	100 مليون دولار أمريكي -500 مليون دولار أمريكي

تم منح الشركات الناشئة حجم أكبر من الاستثمارات من قِبَل المستثمرين الإقليميين والدوليين بمتوسط بلغ 1.37 مليون دولار أمريكي؛ وذلك مقابل مبلغ قدره 700 ألف دولار أمريكي تم منحه من قِبَل المستثمرين المصريين.

%8
متوسط حقوق الملكية التي تم الحصول عليها من الشركات الناشئة

مليون دولار أمريكي
متوسط حجم الاستثمارات الممنوحة للشركات الناشئة

%22 (6)
عدد الشركات المصرية في مجال التكنولوجيا المالية التي تم تخريجها.

- **موقف الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2022**

تلقت الشركات الناشئة المصرية التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها أكبر قدر من إجمالي المبالغ المُقَدَّمة من قِبَل المستثمرين محل الدراسة الإحصائية بنسبة بلغت 73% من إجمالي الاستثمارات التي تمت خلال عام 2022.

- **موقف المرأة في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2022**

بلغت الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية الموجودة داخل المحفظة والتي شاركت المرأة في تأسيسها نسبة قدرها 20%؛ وهي أعلى من متوسط إجمالي عدد الشركات الناشئة في المحفظة في كافة القطاعات الأخرى والتي تمثل نسبة قدرها 17%.

بينما بلغت المبالغ الموجهة للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية الموجودة داخل المحفظة والتي شاركت المرأة في تأسيسها نسبة قدرها 34%؛ وهي أعلى من متوسط نسبة المبالغ الموجهة للشركات الناشئة التي شاركت المرأة في تأسيسها في كافة القطاعات الأخرى والتي تمثل 26%.

- **مراحل التمويل المستهدفة للشركات الناشئة**

إن مرحلة التمويل الأولي هي المرحلة الأكثر استهدافًا من قِبَل رأس المال المغامر والاستثمار الملائكي محل الدراسة، حيث بلغت نسبة قدرها 87%؛ ويليها مرحلة التمويل من الفئة أ بنسبة بلغت 67%.

أما الشركات الناشئة التي جاءت في مراحل لاحقة فقد شهدت إقبالاً ضعيفًا من المستثمرين، حيث يستهدفون نسبة قدرها حوالي 20% فقط للتمويل من الفئة ب، بينما لا يستهدف المستثمرون التمويل من الفئة ج أو ما يليها.

- **توقعات الاستثمار في الشركات الناشئة المصرية التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في 2023.**

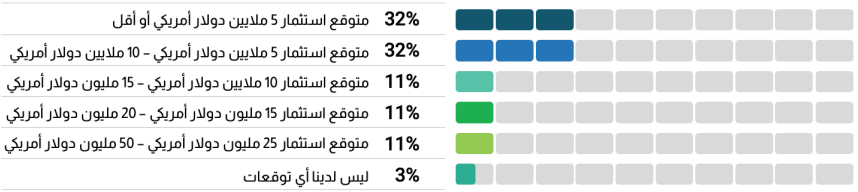

%42 من الشركات الناشئة التي تستهدف المستثمرين **هي شركات تعمل في مجال التكنولوجيا المالية.**

نظرة متعمقة حول مسرعات وحاضنات الأعمال

- **67% من مسرعات وحاضنات الأعمال يقدمون دعمًا ماليًا في إطار برنامجها.**

%2.5
متوسط حقوق الملكية

67 ألف دولار أمريكي
متوسط حجم الاستثمار

- **وضع شركات التكنولوجيا المالية في إطار البرامج المُقَدَّمة لها خلال عام 2022**

بلغت الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية التي أكملت البرامج؛ وشاركت المرأة في تأسيسها نسبة قدرها 14%، وتعد هذه النسبة أقل من نسبة إجمالي الشركات الناشئة التي شاركت المرأة في تأسيسها في كافة القطاعات الأخرى التي أتمت البرامج والتي بلغت نسبة قدرها 35%.

%28

من الشركات المصرية الناشئة التي أتمت البرامج خلال عام 2022

هي شركات تعمل في مجال التكنولوجيا المالية

* من إجمالي عدد الشركات المصرية الناشئة داخل المحفظة.

%14

من الشركات المصرية التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية التي أتمت البرامج خلال عام 2022

هي شركات شاركت المرأة في تأسيسها

* من إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة المصرية داخل المحفظة.

الحوكمة

يتم خلال هذا المحور إلقاء الضوء على الشراكات القائمة بين المستثمرين ومنظومة التكنولوجيا المالية بأكملها، وكذا مجالات الدعم المُقَدَّم إلى الشركات الناشئة من قِبَل المستثمرين، بالإضافة إلى المجالات التي تمثل فرصًا يمكن للشركات الناشئة أن تندمج فيها بشكل أكبر بهدف تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية.

مجالات الدعم المُقَدَّم للشركات الناشئة

- **من قِبَل مستثمري رأس المال المغامر؛ والاستثمار الملائكي؛ بخلاف التمويل**

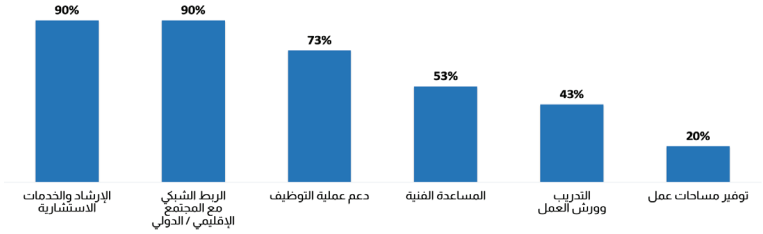

مجالات الدعم المُقَدَّم للشركات الناشئة

- **من قِبَل مسرعات وحاضنات الأعمال**

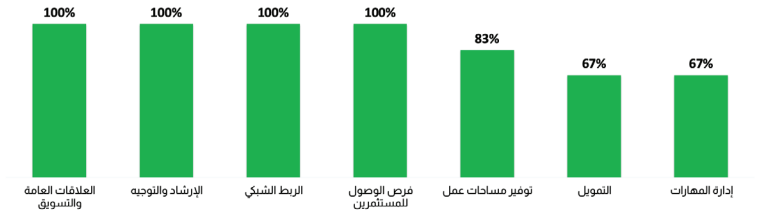

ما الذي يمكنه مساعدتك في العثور على شركات ناشئة محتملة؟

- **بالنسبة لمستثمري رأس المال المغامر؛ والمستثمر الملائكي**

يُعَد الاعتماد على قائمة الشركات الموصي بها هي مرجع للعثور على الشركات الناشئة المحتملة.

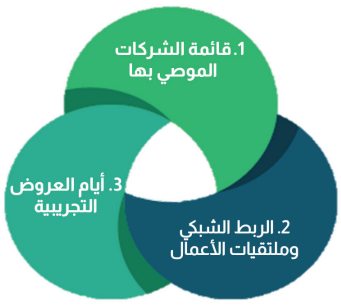

- **بالنسبة لمسرعات وحاضنات الأعمال**

يعد كلّ من الربط الشبكي؛ وملتقيات الأعمال؛ والمنافسات ومسابقات الهاكاثون؛ وملتقيات صناعة التكنولوجيا المالية والحلقات النقاشية؛ على نفس الدرجة من الفاعلية للعثور على الشركات الناشئة المحتملة وفقًا لما تم الإفادة به من قِبَل كافة مسرعات وحاضنات الأعمال محل الدراسة الاستقصائية.

مواطن الضعف التي يجب على الشركات الناشئة معالجتها؛ وذلك من وجهة نظر المستثمرين

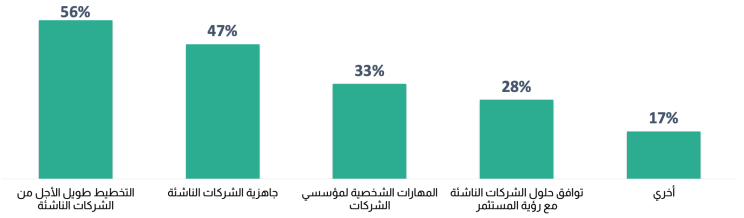

يُعتبر التوسع في الدول التالية ذو أولوية قصوى بالنسبة للشركات الناشئة؛ وذلك من وجهة نظر المستثمرين

يرى المستثمرون ضرورة عقد برامج وفعاليات واعدة من أجل النهوض بالاستثمار في التكنولوجيا المالية في مصر

3

البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلو نُظُم الدفع

نظرة عن كثب على البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية المالية المحلية في مصر؛ ومشغلي نُظُم الدفع.

يدور القسم الثالث حول البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية في مصر؛ ومشغلي نُظُم الدفع، حيث يتم خلال هذا القسم إلقاء الضوء حول إتاحة فرص الإبداع والابتكار؛ والتحول الرقمي؛ والتكنولوجيا المالية؛ والإدارات والاستراتيجيات المتعلقة بها، وكذا قيمة الاستثمارات في منظومة التحول الرقمي والشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، بالإضافة إلى التنوع بين الجنسين فيما يخص التعامل مع التكنولوجيا المالية داخل كل بنك على حدة/ ومقدمي الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية المالية.

البنوك العاملة بمصر، مقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية، ومشغلو نُظُم الدفع.

الطلب

اعتماد العملاء على الحلول المالية الرقمية المصرفية.

الكوادر

الموظفون العاملون في إدارات الاستثمار والتكنولوجيا المالية، التنوع بين الجنسين وخطط التوظيف المستقبلية.

التمويل

الجهات التي بها إدارات مخصصة للاستثمار، قيمة الاستثمار المباشر أو غير المباشر في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.

الحوكمة والتعاون

الجهات المنوط بها وضع إستراتيجية التكنولوجيا المالية والابتكار، شراكات مع منظومة التكنولوجيا المالية، التحديات ومواطن التطوير بالنسبة للشركات الناشئة.

البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلو خدمات الدفع

FinTech EGYPT

البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلو خدمات الدفع

2022

البنوك التجارية في مصر

الطلب

يتم خلال هذا المحور إلقاء نظرة سريعة حول مدى اعتماد العملاء على الحلول المالية الرقمية التي تقدمها البنوك العاملة بمصر.

الشمول المالي

تطور مؤشرات الشمول المالي ديسمبر 2022 [17]

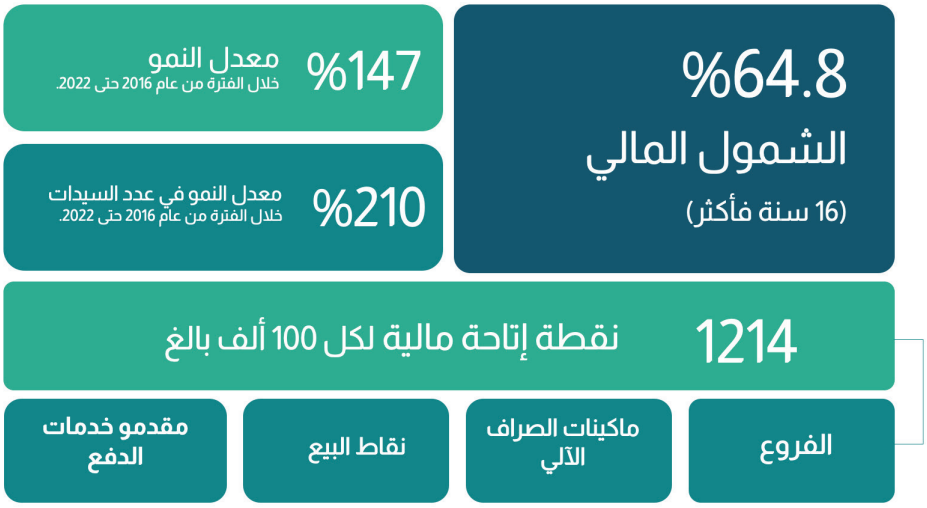

17 البنك المركزي المصري

المدفوعات

حقائق وأرقام [18]

الخدمات المصرفية المُقَدَّمة عبر الإنترنت؛ ومن خلال الهاتف المحمول

حقائق وأرقام [19]

18 البنك المركزي المصري
19 البنك المركزي المصري

الكوادر

في هذا المحور، يتم التطرق إلى العاملين بالإدارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والاستثمار؛ وكذا والتنوع بين الجنسين، فضلاً عن خطط التوظيف المستقبلية.

الكوادر بالبنوك العاملة بمصر وقطاع البنية التحتية المالية المحلية

- **يعمل 873 موظفًا في الإدارات المتخصصة وذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية والاستثمار داخل كلٍ من البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية.**

%7 موظفون في إدارات الاستثمار
من أصل 10 مؤسسات

%31 موظفات إناث

ثلث الموظفين فقط من الإناث

- **بينما يهيمن الموظفون الرجال على المناصب الإدارية في الإدارات المتخصصة وذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية بنسبة قدرها 77%.**

المديرين
في الإدارات المتخصصة وذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية

42 سنة
متوسط الاعمار

%77 رجال

%23 سيدات

قامت نسبة قدرها 50% من البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية بتقديم دورات تدريبية لموظفيها في مجال التكنولوجيا المالية والاستثمار خلال العام الماضي.

خطط التوظيف المستقبلية في الإدارات المتخصصة وذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية والاستثمار

110

خطط التوظيف المستقبلية في الإدارات المتخصصة وذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية والاستثمار

للستة أشهر القادمة

تحديات توظيف أعضاء جُدُد بالفريق

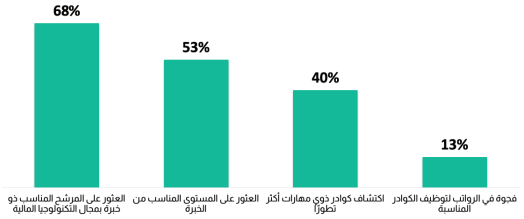

أنواع الشهادات والبرامج التي يحتاجها كلٌ من البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية

لتحسين معرفة الموظفين بمجال الاستثمار

- دبلومات وشهادات متخصصة في الاستثمار في رأس المال المغامر والأسهم الخاصة
- ورش عمل حول أساليب تقييم الشركات الناشئة؛ وإجراءات العناية الواجبة

لتحسين معرفة الموظفين بمجال التكنولوجيا المالية والابتكار

- التكنولوجيا المتقدمة (الخدمات المصرفية المفتوحة، والذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين، وإلخ...)
- ورش عمل في مجال الالتزام بقواعد التكنولوجيا المالية؛ والقوانين والأُطُر التنظيمية الخاصة بها
- ماجستير ودبلومات في مجال التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال
- دراسات حالة وورش عمل عن الشراكات بين الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك العاملة بمصر

التمويل

يتم في هذا المحور إلقاء الضوء حول عدد من البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلي خدمات الدفع ممن لديها إدارات متخصصة في الاستثمار، وكذا حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.

إدارة متخصصة في الاستثمار

استثمارات في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية أو القطاعات المغذية لها.

- **الاستثمارات غير المباشرة في الشركات الناشئة من خلال الصناديق، أو صندوق الصناديق، أو مسرعات الأعمال**

لوحظ تزايد اهتمام البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحليين خلال عام 2022 بضخ الاستثمارات في الصناديق أو صندوق الصناديق أو برامج مسرعات الأعمال، وذلك نظرًا لما لها من خبرة كبيرة واهتمام بهذا المجال.

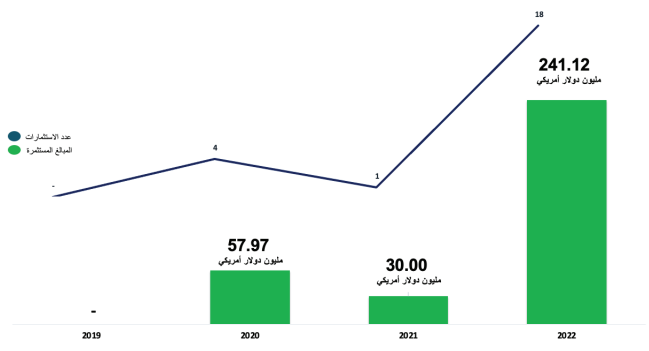

%23

من **المؤسسات قامت بتنفيذ استثمارات غير مباشرة** من خلال الاستثمار في الصناديق وبرامج مسرعات الأعمال، وإلخ...

* من البنوك ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية ومشغلي خدمات الدفع.

دراسة حالة

البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحليون

لقد أدركت البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحلية إمكانيات الشركات الناشئة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها أكثر من ذي قبل.

وقد اتضح ذلك جليًا خلال عام 2022، والذي شهد إطلاق صندوق "إنكلود"، وهو صندوق يركز على دعم قطاع التكنولوجيا المالية، بقيادة ثلاثة بنوك عاملة بمصر، وهي بنك مصر؛ والبنك الأهلي المصري؛ وبنك القاهرة، بجانب شركة بنوك مصر "EBC"؛ وشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية؛ وشركة ماستر كارد، ويهدف الصندوق إلى أن يصبح أكبر صندوق يركز على دعم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا برأس مال مستهدف 150 مليون دولار أمريكي.

هذا ويدعم الصندوق رواد الأعمال الذين يعملون في مجال الشمول المالي في مراحلهم المبكرة أو من هم في طور النمو، بما يُمَكِّنهم من تحقيق النجاح من خلال توفير منظومة داعمة وتحفيزية شاملة للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في مصر أو تخطط للعمل فيها مستقبلاً، مما يسهم إيجابًا في الإسراع من التحول إلى مجتمع واقتصاد رقمي؛ وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي.

- **الاستثمارات المباشرة في الشركات الناشئة**

على الرغم من أن الاستثمارات المباشرة في الشركات الناشئة قد شهدت انخفاضًا ملحوظًا خلال عام 2022، إلا أن البنوك العاملة بمصر قد قامت بالتوجه نحو الاستثمار بشكل أكبر في الاستثمارات الغير مباشرة، وذلك من خلال ضخ مبالغ نقدية في الصناديق الموضحة سابقًا.

إلا أن عام 2021 قد شهد أعلى معدلات ارتفاع من حيث الاستثمارات؛ حيث قامت البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية المحليون؛ ومشغلو نُظُم الدفع بالاستثمار في الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة بشكل مباشر؛ مما أسهم في دعم منظومة التكنولوجيا المالية وما تطلقه من تطبيقات من شأنها المساهمة في تعزيز الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بشأن التعامل مع تداعيات فيروس كورونا "Covid 19".

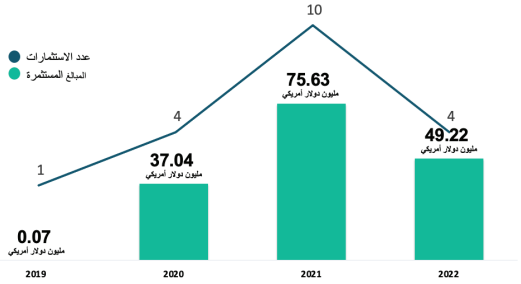

تطلعات البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلي نُظُم الدفع

- **أفضل القطاعات الفرعية للاستثمار في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ والقطاعات المغذية لها.**

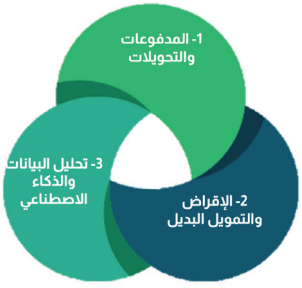

- **مراحل التمويل المستهدفة للشركات الناشئة**

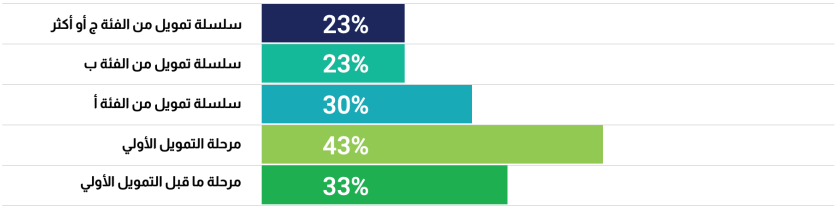

الحوكمة

خلال هذا المحور، يتم استعراض الجهات التي قامت بإطلاق استراتيجيتها الخاصة بالتكنولوجيا المالية والابتكار، وكذا الشراكات بين أطراف منظومة التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التحديات ومجالات الدعم للشركات الناشئة.

إستراتيجية رسمية للتكنولوجيا المالية والابتكار

هناك نسبة قدرها 50% من إجمالي ٣٦ بنك عامل بمصر؛ و4 شركات من مقدمي خدمات البنية التحتية المالية؛ ومشغلي نُظُم دفع في مصر يتبعون - سواءً كليًا أو جزئيًا - إستراتيجية رسمية للتكنولوجيا المالية، بينما هناك 38% من البنوك العاملة بمصر والشركات لديها أنشطة تكنولوجيا مالية ولكن بدون إستراتيجية رسمية.

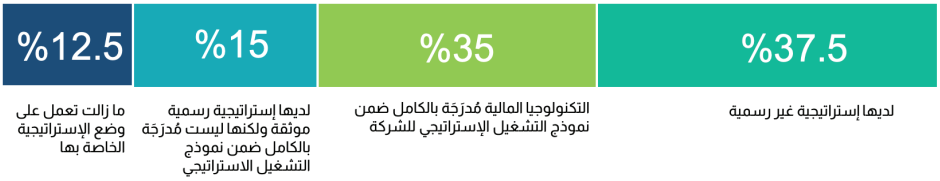

إدارة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار

- **وهي الإدارات المسؤولة عن الشراكات والأنشطة الخاصة بالتكنولوجيا المالية في مصر.**

أكثر من نصف الجهات لديها إدارة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، حيث تعمل هذه الإدارة بشكل مباشر مع الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.

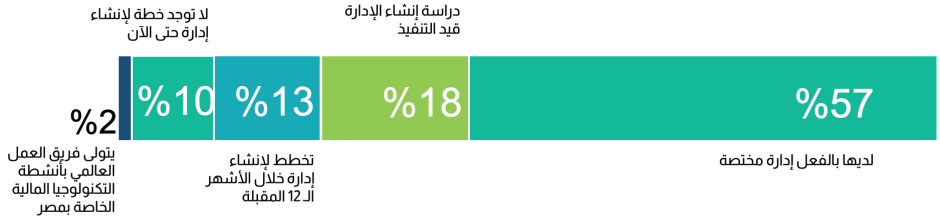

الشراكات مع الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها

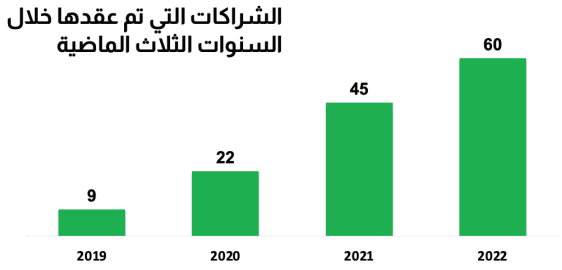

142
شراكة لا تزال قيد التنفيذ
خلال الأشهر الستة المقبلة.

معايير تقييم الشركات الناشئة لعقد شراكات الأعمال

يُعَدُّ تقديم الشركة الناشئة لأحد المنتجات المبتكرة هو المعيار الأهم في التقييم حال الرغبة في عقد شراكة معها، وقد بلغ هذا المعيار نسبة وصلت إلى 83%، وعلى النقيض تمامًا فإن سجل أعمال الشركة يُعَدُّ أقل أهمية عند التقييم.

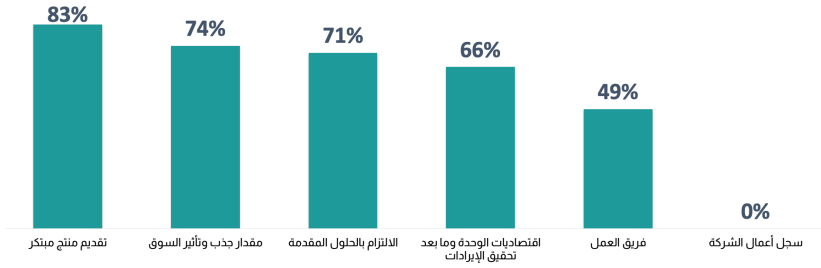

تطلعات البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلي نُظُم الدفع

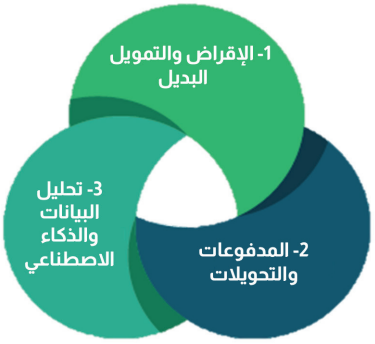

- **أهم القطاعات الفرعية المفضلة حال الرغبة في عقد الشراكات مع الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها**

تعتبر البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية في مصر أن الأولوية لتلك القطاعات الفرعية الثلاثة "الموضحة بالشكل التوضيحي" حال الرغبة في عقد الشراكات؛ وذلك بالنسبة لكلٍ من فرص الاستثمار في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والاتجاهات المماثلة للشراكات في مجال الأعمال.

- **التحديات الأكثر إلحاحًا؛ والتي قد تقف حائلاً دون إتمام الشراكات مع الشركات الناشئة**

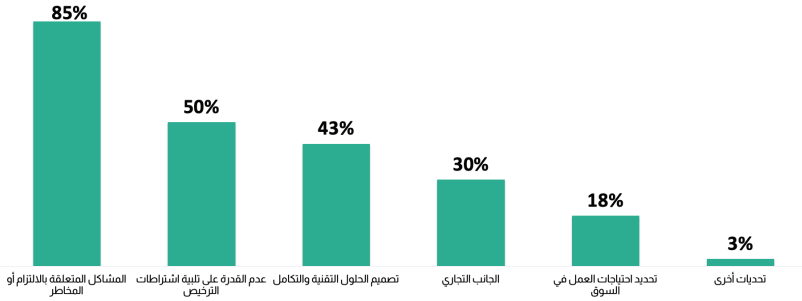

- **ما الذي يمكنه مساعدة البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلي نُظُم الدفع في مصر في العثور على الشركات الناشئة المحتملة على نحو أكثر فاعلية**

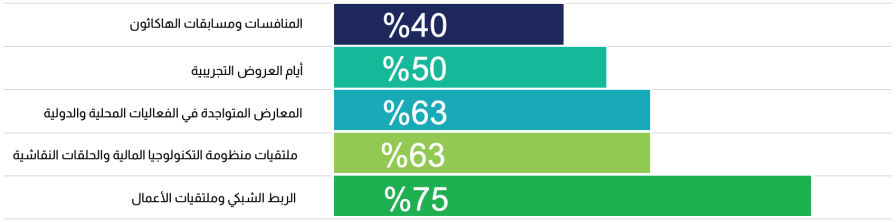

- **مجالات التعزيز التي تحتاج الشركات الناشئة إلى العمل عليها**

يعتبر كلٌ من جانبي التخطيط المالي؛ والربحية هما الأكثر أهمية؛ والتي تحتاج الشركات الناشئة إلى العمل عليهما، وذلك طبقًا لما أظهرته الدراسة الاستقصائية بنسبة قدرها 73%.

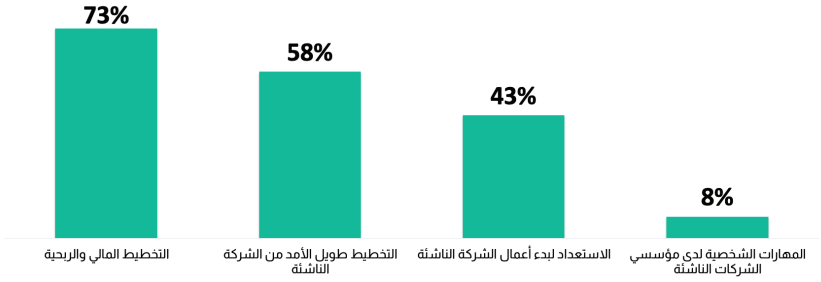

- **أهم الأولويات الأكثر إلحاحًا؛ والتي يجب على البنوك العاملة بمصر إيلائها اهتمامًا أكبر في غضون الأشهر الـ 6 المقبلة من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية**

طبقًا لما أظهرته الدراسة الاستقصائية في هذا الشأن، فقد تبين أن فتح حسابات للأفراد غير المتعاملين مع البنوك العاملة بمصر يمثل نسبة قدرها 69%؛ يليها توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "MSMEs" والشركات الناشئة والتي تمثل نسبة قدرها 54%؛ وللأفراد نسبة قدرها 43%.

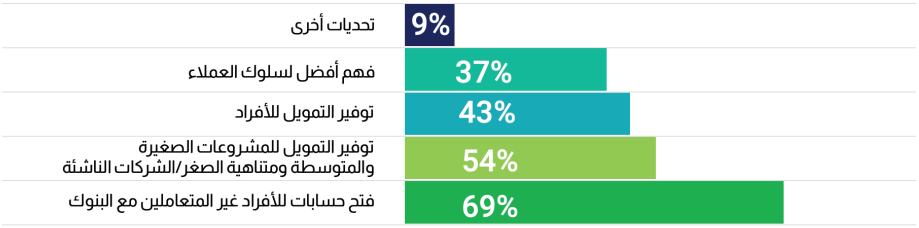

4

الجهات التنظيمية والحكومية

نبذة عن جهود ومبادرات الجهات التنظيمية والحكومية لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية

يستعرض هذا الجزء من التقرير الجهود المبذولة من قِبَل الجهات التنظيمية والحكومية والتي من شأنها دعم منظومة التكنولوجيا المالية خلال عام 2022، والتي تتضمن القوانين واللوائح ذات الصلة؛ وتقديم رؤىً واضحة ومفيدة حول تطوير الإطار التنظيمي الحالي؛ بالإضافة إلى تطوير معاصر للبنية التحتية ليتناسب مع متطلبات السوق.

الجهات التنظيمية والحكومية

السياسات والقواعد الرقابية

استعراض القوانين واللوائح ذات الصلة الي جانب تقديم نظرة شاملة عن التطور التنظيمي للتكنولوجيا المالية والذي يعد ضروريًا من أجل نمو جميع الحلول المبتكرة في التكنولوجيا المالية بالسوق المصرية.

الطلب

تطور البنية التحتية لدى الجهات التنظيمية والحكومية لتلائم متطلبات السوق، بالإضافة أيضًا إلى تطوير الأنشطة الهادفة إلى زيادة وعي العملاء بالخدمات المالية الرقمية واعتمادهم عليها.

الكوادر

المبادرات التي تم إطلاقها بهدف إعداد كوادر مبتكرة بمجال التكنولوجيا المالية في السوق المصرية.

التمويل

الأنشطة المُنَفَّذة والجهود المبذولة لجذب الاستثمارات المحلية والدولية في مجال التكنولوجيا المالية إلى السوق المصرية ودعم الشركات الناشئة.

الحوكمة والتعاون

التعاون والشراكات مع أطراف منظومة التكنولوجيا المالية في الداخل والخارج، وكذلك الحكومات الأخرى بهدف تطوير صناعة التكنولوجيا المالية في مصر.

FinTech EGYPT

الجهات التنظيمية والحكومية 2022

المنظمون

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

NTRA
National Telecom Regulatory Authority
الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

جمهورية مصر العربية
وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المؤسسات الحكومية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي
Ministry of Social Solidarity

وزارة التعاون الدولي
MINISTRY OF INTERNATIONAL COOPERATION

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

Ministry of Communications and Information Technology

السياسات والقواعد الرقابية

في هذا المحور، يتم إلقاء نظرة عامة على أهم السياسات والاستراتيجيات والقواعد الرقابية والتنظيمية الخاصة بمجال التكنولوجيا المالية، وكذا القوانين واللوائح ذات الصلة والتي تدعم تقديم الحلول التكنولوجية المبتكرة وإطلاقها بالسوق المصري من خلال منظومة التكنولوجيا المالية.

الإطار العام لإستراتيجية الشمول المالي (2022-2025)

تم إطلاق استراتيجية البنك المركزي المصري للشمول المالي (2022-2025) في أغسطس 2022 والتي ترتكز على أربع محاور رئيسية، منها الخدمات المالية الرقمية؛ بالإضافة إلى ثلاثة مُمَكِّنات؛ إحداها التكنولوجيا المالية والبنية التحتية المالية الرقمية.

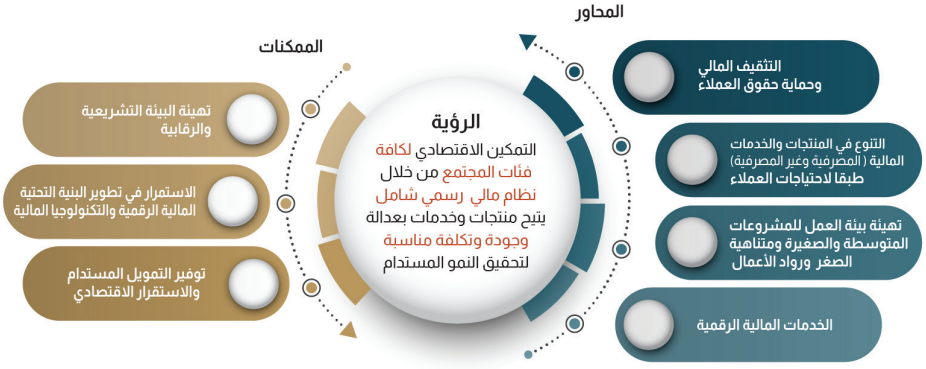

تعليمات منتجات الشمول المالي

قام **البنك المركزي المصري** بإصدار هذه التعليمات التي تستهدف العملاء الذين لا يتضمن مستند تحقيق الشخصية لديهم على مهنة أو وظيفة محددة، على سبيل المثال ربة منزل، أو حاصل على مؤهل ولا يعمل، أو بدون عمل. وكذلك التيسير للفئات التي ترغب في فتح حسابات منشآت متناهية الصغر وليس لديها سجل تجاري أو رخصة مزاولة المهنة، فضلاً عن العملاء من أصحاب الحرف والأعمال (على سبيل المثال: حرفي، كهربائي، سباك، نجار، إلخ)، من خلال فتح حسابات تحت مسمى "حساب نشاط اقتصادي" من خلال التعرف على الهوية عن طريق مستند تحقيق الشخصية فقط. ذلك بالإضافة إلى مراعاة تيسير إجراءات التعرف على هوية العملاء من الشركات والمنشآت متناهية الصغر التي يتوافر لديها مستندات أو مقر أو يتم التحقق من النشاط عن طريق الاستعلام الميداني أو الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي.

المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية "FinTech Regulatory Sand-box" الفوج الثاني

قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق الفوج الثاني للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث تم تَلَقِّي طلبات من عدد من الشركات الناشئة في أكثر من 10 قطاعات فرعية في مجالات التكنولوجيا المالية، حيث تقدم للمختبر 24 تطبيقًا ليتم اختبارها من خلال المختبر التنظيمي، وبعد إجراء دراسة شاملة لمتطلبات السوق؛ فقد تم تحديد نموذج أعمال جمعيات الادخار "ROSCA" لتكون المحور الرئيسي للفوج الثاني، حيث تم اختيار 4 شركات ممن تقوم بتقديم ذات النشاط "نموذج الأعمال"، وقد تم الانتهاء بتَأَهُّل شركتين ناشئتين "تطبيقين" لمرحلة التطبيق الحي وهما "MoneyFellows"؛ و"Dayrah"

وجدير بالذكر أن مفهوم "ROSCA" التقليدي يحظى بشعبية كبيرة في مصر، خاصةً بين الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

القواعد المُنَظِّمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

فقد قام البنك المركزي المصري بإصدار الآتي:

- القواعد المنظمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات.
- القواعد المنظمة لحسابات محفظة الهاتف المحمول الراكدة.

وفي إطار التعاون المشترك بين البنك المركزي المصري؛ والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات – التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – تم إنجاز ما يلي في عام 2022:

- وضع آليات وضوابط حل الشكاوى الواردة لشركات المحمول من العملاء بشأن خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وتحديد المهلة القصوى لفحص ومعالجة وحل شكوى العميل من قبل الشركة لكل نوع شكوى (SLAs).
- إصدار ضوابط التزام الشركات المرخص لها بتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في حالة توقف الشبكة أو جزء منها مؤقتًا عن العمل أو حدوث أي عطل مؤقت بما يؤثر على أي من الخدمات المقدمة.

القواعد واللوائح المتعلقة بتنظيم وتطوير واستخدام التكنولوجيا المالية للأنشطة المالية غير المصرفية

يُعَدّ تطوير منظومة التكنولوجيا المالية أحد أهم الأهداف التي أدرجتها **الهيئة العامة للرقابة المالية** ضمن إستراتيجيتها الخاصة بتطوير القطاع المالي غير المصرفي (2023-2027)، لذا تعمل الهيئة حاليًا على إصدار القواعد واللوائح المتعلقة بالقانون رقم 5 لسنة 2022 لتنظيم واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي يأتي تماشيًا مع التطور العالمي الملحوظ في الاعتماد على التكنولوجيا في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المالي غير المصرفي بشكل خاص، كما قامت/ تقوم الهيئة بالآتي:

- في إطار التعاون مع **البنك المركزي المصري**، تم تعديل اللوائح الخاصة بمُقَدِّمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني؛ ورفع الحظر عن استخدام وسائل خدمات الدفع الإلكتروني بغرض بيع وشراء الأوراق المالية.
- إصدار القرار رقم (61) لسنة 2017 بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية؛ والمُعَدَّل بالقرار رقم (151) لسنة 2022 بشأن السماح لأنشطة السمسرة؛ والوساطة؛ وبناء وإدارة محافظ الأوراق المالية؛ وصناديق الاستثمار؛ وأمناء الحفظ بفتح حسابات للعملاء إلكترونيًا عن بُعد.
- تم صياغة قواعد الترخيص للخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المالية في الأسواق المالية غير المصرفية.
- جارٍ إعداد الضوابط الخاصة بالتحقق من بيانات الهوية الرقمية التي يتم إجراؤها عبر المنصات الرقمية بغرض إصدار هذه الهوية أو المصادقة عليها عن بُعد سواءً من قِبَل الهيئة العامة للرقابة المالية للعاملين بالجهات التي تخضع لإشرافها، أو من قِبَل الشركات المرخص لها من قِبَل الهيئة للمتعاملين من عملائها.
- جارٍ العمل بشأن إعداد ضوابط إسناد بعض الوظائف الخاصة بالتكنولوجيا المالية إلى طرف ثالث لتقديم الخدمة المالية.

آفاق مستقبلية:

التمويل البديل والأنشطة المصرفية ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية

يعمل **البنك المركزي المصري** حاليًا بالتعاون مع **الهيئة العامة للرقابة المالية** على إصدار قانون جديد لتنظيم أنشطة التمويل البديل وأنشطة التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية، حيث يهدف القانون إلى تنظيم أنشطة:

- أنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض / إقراض النظير للنظير
- أنشطة الجمعيات الرقمية ROSCA
- أنشطة الادخار الرقمي

إصدار القواعد الرقابية المُنَظِّمة لأنشطة البنوك الرقمية

يعكف **البنك المركزي المصري** حاليًا على إصدار القواعد الرقابية المُنَظِّمة لأنشطة البنوك الرقمية متضمنةً إجراءات ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، والتي تمثل طفرة هائلة بالقطاع المصرفي.

إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الحوسبة السحابية

يعكف **البنك المركزي المصري** حاليًا على إعداد المسودة النهائية من القواعد المُنَظِّمة لتقديم خدمات الحوسبة السحابية، ويأتي إصدار هذه القواعد نتيجةً للتطور المتسارع في مجال التكنولوجيا؛ وزيادة معدلات اعتماد القطاع المصرفي على التكنولوجيا وما تسهم به في تحقيق التحول الرقمي.

إصدار القواعد الرقابية الخاصة بالمصادقة الإلكترونية والموافقة على الشروط والأحكام إلكترونيًا

يقوم **البنك المركزي المصري** حاليًا بإعداد مسودة القواعد الرقابية المُنَظِّمة للمصادقة الإلكترونية والموافقة على الشروط والأحكام إلكترونيًا، وتعرف المصادقة الإلكترونية بأنها مجموعة من الوسائل التكنولوجية المستخدمة للتحقق من مُصدر رسالة ما، والتحقق من هوية أحد المشتركين حال اتصاله بالنظام والتأكد من أن رسالة التحقق من الهوية لم يتم تعديلها أو استبدالها أثناء انتقالها، وتقوم مقام التوقيع بالحضور.

الطلب

خلال هذا المحور يتم التطرق إلى ما تم إنجازه بشأن تطوير البنية التحتية الرقمية للجهات الحكومية، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات ودعم الأنشطة التي من شأنها جذب العملاء للاعتماد على الخدمات المالية الرقمية ونشر الوعي بينهم بشأنها.

الجهود المبذولة لزيادة الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية في سداد المدفوعات الحكومية

- **نقاط البيع الإلكترونية الحكومية (GPOS):**

يهدف المشروع إلى تيسير قيام المواطنين بسداد المدفوعات الحكومية الخاصة بهم من خلال وسائل الدفع الإلكترونية، مما يسهم في خفض الوقت المستغرق لإيداع هذه المدفوعات الحكومية في حسابات **وزارة المالية** لدى البنك المركزي المصري، مما يسمح للوزارة بإدارة عائداتها بطريقة مُثلَى وأكثر كفاءة.

وفي إطار ما تبذله **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية** من جهود، بهدف تحسين الخدمات المُقَدَّمة للمواطنين؛ وتمكينهم من سداد المدفوعات الحكومية بطريقة إلكترونية مريحة وآمنة، فقد تم إنجاز الآتي:

إنشاء 300 مركز تكنولوجي للخدمات المحلية في مختلف المحافظات.

إنشاء 34 مركزاً تقنياً لخدمات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

إنشاء مراكز الخدمة الحكومية المتكاملة بمحافظات أسوان؛ وجنوب سيناء؛ والإسكندرية؛ والوادي الجديد؛ وقريباً الغربية.

تسليم عدد من المراكز التكنولوجية المتنقلة للعديد من الجهات "170 سيارة".

- **المنصات الإلكترونية الحكومية (Government E-commerce):**

تم تفعيل السداد الإلكتروني مقابل الخدمات الحكومية التي يتم إتاحتها للمواطنين من خلال منصة مصر الرقمية للخدمات الحكومية، بالإضافة إلى العديد من المواقع الحكومية الأخرى، وذلك بهدف تمكين المواطنين من دفع الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية التي يتم تقديمها لهم بطريقة إلكترونية.

مشروع إحلال وتجديد بطاقات المعاشات، وبطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقة الدفع الوطنية "ميزة"

تنفيذًا للقرارات الصادرة عن **المجلس القومي للمدفوعات**؛ بشأن "الاعتماد على منظومة دفع وطنية ذات علامة تجارية مُوَحَّدة في المدفوعات الحكومية؛ وأعمال صرف الدعم في صورتيه العينية والنقدية"، فقد تم تنفيذ المشروعين الآتيين:

- **إحلال وتجديد بطاقات صرف مستحقات العاملين بالدولة ببطاقة الدفع الوطنية "ميزة":**

تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع **وزارة المالية**؛ ويهدف إلى توفير وسيلة إلكترونية سهلة وسريعة وآمنة لحصول العاملين على مستحقاتهم المالية؛ بالإضافة إلى إتاحة عدد من المميزات الأخرى مثل خدمة الراتب المُقَدَّم.

تم الانتهاء من إحلال أكثر من 4.3 مليون بطاقة خلال عام 2022.

- **إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقة الدفع الوطنية "ميزة":**

تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع **وزارة التضامن الاجتماعي**، ويهدف إلى دمج المستفيدين من أصحاب المعاشات بالقطاع المصرفي وتمكينهم من الحصول على مستحقاتهم بطريقة إلكترونية سريعة وآمنة.

تم الانتهاء من إحلال وتجديد 6.5 مليون بطاقة من بطاقات المعاشات خلال عام 2022؛ ليتم التعامل ببطاقات الدفع الوطنية "ميزة".

مبادرة البنك المركزي المصري لزيادة أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "MSMEs" الراغبة في تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت (E-Commerce) من تجار القطاع الخاص:

تم إطلاق هذه المبادرة بهدف زيادة عدد شركات القطاع الخاص متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الراغبة في تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني (E-Commerce)، حيث قام **البنك المركزي المصري** بإلزام البنوك الحاصلة على ترخيص بالقبول الإلكتروني عبر الإنترنت E-Commerce بإلغاء كافة الرسوم التي يتحملها تجار القطاع الخاص من هذه الشركات عند تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت لأول مرة، مع ضرورة الالتزام بتفعيل رمز الاستجابة السريع "QR-Code"، وكذا قبول بطاقات الدفع الوطنية "ميزة" من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية التي يتم ممارسة النشاط من خلالها، وقد تم إطلاق هذه المبادرة كأحد التدابير الاحترازية التي اتخذها البنك المركزي المصري لمواجهة تداعيات فيروس كورونا "Covid 19"؛ وتم تمديدها حتى ديسمبر 2023.

تحويل بطاقات حيازة الأراضي الزراعية إلى بطاقات مصرفية مدفوعة مقدمًا

قام **البنك المركزي المصري** بتحويل عدد 3 ملايين بطاقة حيازة زراعية إلى بطاقة مصرفية مدفوعة مقدمًا مزدوجة التطبيقات تحت مظلة شبكة المدفوعات الوطنية "ميزة"، وذلك بالتنسيق مع البنك الزراعي المصري وبالتعاون مع شركة بنوك مصر وشركة E-finance.

رقمنة تحويل رواتب موظفي الشركات:

يأتي هذا المشروع تماشيًا مع القانون رقم (18) لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، حيث قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق مشروع رقمنة تحويل رواتب موظفي الشركات؛ ليتم صرف رواتبهم من خلال المنتجات المالية المختلفة مثل الحسابات أو البطاقات مُسبَقة الدفع أو محافظ الهاتف المحمول، وقد قام **البنك المركزي المصري** بإصدار توجيهاته للبنوك العاملة بمصر بشأن استهداف قاعدة بيانات الشركات المتعاملة معها بالفعل ليتم دمج الموظفين بالقطاع المالي الرسمي، حيث بلغ عدد الشركات التي تم التعاقد معها نحو 9.1 ألف شركة و 2.7 مليون مستفيد.

رقمنة التحويلات

- **رقمنة التحويلات الدولية لمحافظ الهاتف المحمول:**

قام **البنك المركزي المصري** بإتاحة استخدام محافظ الهاتف المحمول لاستقبال التحويلات الدولية، وذلك تماشيًا مع القواعد الرقابية للمدفوعات عبر الهاتف المحمول، مما أسهم في تيسير استقبال هذه التحويلات، حيث قام **البنك المركزي المصري** بمنح عدد من التراخيص اللازمة في هذا الشأن للبنوك العاملة بمصر المُقَدِّمَة لخدمات محافظ الهاتف المحمول، وكذا منح التراخيص اللازمة لشركات المحمول لتقديم هذه الخدمة؛ وذلك بالتعاون مع البنوك العاملة بمصر المُرَخَص لها **والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات**.

- **مشروع مصر التجريبي لرقمنه التحويلات:**

من أجل تعزيز التحول الرقمي ودمج المرأة في القطاع المالي الرسمي، أطلق **البنك المركزي المصري** مشروع رقمنة تحويلات العاملين بالخارج بهدف توفير المنتجات المصرفية للمستفيدين من التحويلات، حيث أن السيدات يمثلن نسبة قدرها 80% من المستفيدين، ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع عدد من البنوك العاملة بمصر لاستهداف المحافظات الأكثر كثافة في استقبال التحويلات من الخارج وتوفير حوافز للمستفيدين لتشجيعهم على استخدام المنتجات المصرفية (حسابات، بطاقات مسبقة الدفع، محافظ إلكترونية).

مبادرة دفع فواتير المرافق من خلال محافظ الهاتف المحمول باستخدام تكنولوجيا "NFC":

قام **البنك المركزي المصري** بتصميم منظومة متكاملة بهدف تعزيز دفع فواتير المرافق من خلال محافظ الهاتف المحمول باستخدام تكنولوجيا "NFC"، حيث من المتوقع أن تُسهِم هذه المنظومة في إتاحة العديد من الفرص الجديدة لتقديم حلول رقمية مبتكرة؛ بما يتوافق مع احتياجات السوق المصري، وقد قام **البنك المركزي المصري** بمنح التراخيص اللازمة في هذا الشأن لبعض البنوك العاملة بمصر وشركات المحمول المشتركة معها في تقديم تلك الخدمة، وذلك بالتعاون مع **الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**.

تطبيق "انستا باي":

في إطار تنفيذ إستراتيجية **المجلس القومي للمدفوعات** لدعم التحول للاقتصاد الرقمي، قام **البنك المركزي المصري** بالإعلان عن الإطلاق الرسمي للمنظومة الوطنية لشبكة المدفوعات اللحظية وتطبيق "إنستا باي"، حيث تُعَد منظومة المدفوعات اللحظية "Instant Payment Network" من أحدث منظومات الدفع اللحظي عالميًا، والتي تحقق الربط المتكامل مع جميع منظومات الدفع الوطنية بما يدعم المعاملات البينية عبر الشبكات، وتضم هذه المنظومة 29 بنكًا من البنوك العاملة بمصر والذين يمثلون نسبة تفوق 95% من القطاع المصرفي.

تتوافق الشبكة مع أحدث معايير نُظُم الدفع العالمية، كما تعتمد في تصميمها على واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة "Open APIs"، والتي تدعم بدورها التكامل فيما بين البرامج والتطبيقات المختلفة؛ مما يسهم في فتح آفاق جديدة أمام الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية لتطوير وإطلاق حلول تكنولوجية مبتكرة تناسب احتياجات وتوقعات العملاء المستقبلية.

تطبيق "My NTRA":

في إطار التعاون مع **البنك المركزي المصري**، قام **الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**- بإضافة خدمة الاستعلام عن المحافظ الإلكترونية على تطبيق "My NTRA" التفاعلي والذي يمكن من خلاله التعرف على المحافظ الالكترونية المُسَجَّلة باسم كل مستخدم لدى شركات المحمول ولدى البنوك العاملة بمصر، وذلك باستخدام الرقم القومي ورقم الهاتف المحمول.

مجموعات الادخار والإقراض الرقمية "VSLA":

يعد الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة من أولويات إستراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري، لذلك قام **البنك المركزي المصري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة** بإطلاق هذا المشروع بهدف رقمنة مجموعات الادخار والإقراض الذي يستهدف المرأة في المناطق النائية من خلال إطلاق تطبيق "تحويشة". حيث يتم دمج السيدات في القطاع المالي الرسمي من خلال تكوين مجموعات للادخار والإقراض وإدراجهم بالتطبيق الإلكتروني للقيام بجميع التعاملات الخاصة بالادخار والإقراض من خلال الدمج بين التطبيق وبطاقات ميزة مسبقة الدفع الخاصة بهن. حيث يستهدف المشروع 1.2 مليون سيدة في 13 محافظة.

برنامج دعم تقديم الحلول الرقمية "Matchmaking Program" :

قام **البنك المركزي المصري** بتطوير وإطلاق برنامج يهدف إلى دعم تقديم حلول التكنولوجيا المالية في جميع مراحلها المختلفة، بدءًا من الفكرة حتى الإطلاق والانتشار في السوق، حيث يتم تقديم الاستشارات للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية واللازمة لتطوير الحلول التكنولوجية التي تقوم بتقديمها؛ وكذا تقديم الإرشادات الخاصة بالنواحي التشريعية والتنظيمية؛ بالإضافة إلى التوجيه بشأن كيفية استخراج التراخيص اللازمة، فضلاً عن إتاحة فرص التواصل مع القطاع المصرفي بهدف بحث سُبُل تقديم الدعم لهذه الشركات بما يُسهِم في زيادة الانتشار في السوق المصري.

منذ بدء البرنامج، تم دعم أكثر من 35 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، وذلك بالتعاون مع عدد من البنوك العاملة بمصر عبر 6 قطاعات فرعية مختلفة، وهي (سوق أصحاب الأموال؛ وسلاسل الإمداد والتمويل؛ والبطاقات مُسبقة الدفع؛ والإقراض؛ والتمويل البديل؛ وتحليلات البيانات).

حلول التحقق من الهوية الرقمية (eIDv) للقطاع المالي غير المصرفي:

قامت **الهيئة العامة للرقابة المالية** بتفعيل منظومة الهوية الرقمية المُوَحَّدة للخدمات المالية غير المصرفية (NBFS-DigID)؛ وذلك من خلال إصدار رقم مرجعي مُوَحَّد (IFP Code) لكل مستخدم، وذلك بالتنسيق مع **وزارة الداخلية؛ والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**؛ ومُقَدِّمي حلول التحقق من الهوية الإلكترونية (eIDv)؛ عبر منصة إلكترونية مؤمنة سيبرانيًا، وذلك بالتكامل مع الأنظمة الخاصة بالجهات المعنية؛ من خلال واجهات التطبيقات القابلة للبرمجة والتي رُوعِيَ فيها كافة عناصر التأمين اللازمة لإتاحة الربط الآمن فيما بين الأنظمة.

إطلاق "ClimaTech Run 2022":

وهي مسابقة عالمية للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا التي تتصدى لأشد تحديات المناخ إلحاحًا، حيث تم تنظيم المسابقة من قِبَل كلٍ من **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ووزارة التعاون الدولي**؛ **ووزارة البيئة**، وذلك على هامش فعاليات المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) المُنعقِد بشرم الشيخ في نوفمبر 2022، وهو ما يُعَد مثالاً لتضافر الجهود فيما بين الجهات الحكومية؛ والقطاع الخاص؛ وشركات التكنولوجيا الكبرى، بهدف تعزيز ابتكار الشركات الناشئة في مجال العمل المناخي.

ClimaTech Run 2022 في أرقام:

تم تلقي طلبات بدء تشغيل من 422 شركة ناشئة.

تم وصول 15 شركة ناشئة إلى التصفيات النهائية

منها ثلاث شركات تعمل في مجال التكنولوجيا المالية

مسابقة نشر حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة في القطاع الزراعي "Agri-Fin-Tech Innovation Sprint"

تم إطلاق مبادرة "Agri-FinTech " للابتكار في أغسطس 2022، بهدف تحفيز الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية على تقديم حلول مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها التي تُسهِم في حل التحديات التي قد تواجه العاملين بالقطاع الزراعي، ومنها:

رقمنة تمويل سلاسل الإمداد والتوريد	**السوق الزراعي B2B**	**الخدمات المالية الرقمية**	**تقديم حلول مبتكرة لإدارة المياه والنفايات**

قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق هذه المسابقة بالتعاون مع خمسة بنوك عاملة بمصر، وهي الأهلي المصري؛ ومصر؛ والقاهرة؛ والزراعي المصري؛ والإسكندرية، بالشراكة مع كلٍ من "SKaleUp Ventures" الداعمة للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة "UN WFP".

تم اختتام فعاليات هذه المبادرة بـ "يوم العرض"، حيث قامت 6 شركات ناشئة مختارة بعرض حلولها الرقمية التي تسهم في مواجهة التحديات بالقطاع الزراعي https://fintech-egypt.com/problem-statements/

آفاق مستقبلية:

الإقراض الرقمي القائم على التقييم السلوكي:

يهدف المشروع إلى السماح للبنوك العاملة بمصر بتقديم قروض النانو لعملاء محافظ الهاتف المحمول الإلكترونية، من خلال قنوات آمنة؛ وذلك وفقًا للتعليمات والقواعد الرقابية المُصدَرَة من قِبَل البنك المركزي المصري بشأن استخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني للعملاء.

كما يقوم **البنك المركزي المصري** حاليًا بالتعاون مع **الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** والشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" بوضع اللمسات النهائية بشأن النواحي التقنية للمشروع، والتي ستسمح للعملاء بالاقتراض اللحظي من خلال محافظ الهاتف المحمول.

الإقراض الرقمي القائم على استخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني سيتيح للعملاء بلا رصيد ائتماني:

- فرصة للاقتراض بالاعتماد على تحليل التقييم السلوكي
- وبالتالي، زيادة الوصول إلى السوق وتحقيق الشمول المالي وإدراج كافة فئات المجتمع

نظام اعرف عميلك إلكترونيًا "E-KYC":

يقوم **البنك المركزي المصري** حاليًا بإنشاء نظام "E-KYC" بهدف زيادة تعزيز القطاع المصرفي، وذلك من خلال توفير وسائل آمنة من شأنها التحقق من هوية العملاء وبياناتهم إلكترونيًا.

الكوادر

خلال هذا المحور يتم استعراض المبادرات والأنشطة التي تم إطلاقها خلال عام 2022، والتي تهدف إلى دعم الأجيال الجديدة من رواد الأعمال المبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية؛ وتمكينها بالسوق المصري.

مبادرة "FinYology"، التكنولوجيا المالية للشباب:

تأتي مبادرة "FinYology" التي تم إطلاقها بدعم المعهد المصرفي المصري في فبراير 2020 في إطار خطة طموحة، تستهدف تطوير الدورات التدريبية والمواد الدراسية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية المزمع عقدها بالجامعات "حكومية؛ أهلية؛ خاصة"؛ ونشر الوعي والابتكار في مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية عبر الأجيال الشابة في مصر.

حرصًا من **البنك المركزي المصري** على تعزيز توجهات الدولة نحو توطين ونشر ثقافة الإبداع والابتكار على مستوى الجمهورية؛ وتوظيف أحدث مجالات التكنولوجيا في تحقيق المزيد من المنافسة وريادة الأعمال، بما يعزز الدور الريادي لمصر في مجال التكنولوجيا المالية عربيًا وإفريقيًا، تعمل فنتك إيجيبت "FinTech Egypt" حاليًا على تجديد وتمديد نطاق مبادرة "FinYology"، لتشمل تقديم الدعم لكافة الأنشطة ذات الصلة بمجال التكنولوجيا المالية والتي من شأنها نشر الثقافة المالية بين الشباب والطلاب في المرحلة الجامعية؛ وعقد المسابقات؛ وحاضنات الأعمال؛ والمناهج الدراسية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية.

الأكاديمية الرقمية "Digital Academy":

قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق أول أكاديمية رقمية "Digital Academy" في مصر، بهدف صقل القائمين على العمل بالقطاع المصرفي والمالي بالمهارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والمجالات ذات الصلة، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية وأخرى أكاديمية مُعتَمَدَة عالميًا؛ لتشمل مجالات مختلفة، وقد بدأت الأكاديمية أولى برامجها التدريبية بالبرنامج التجريبي للابتكار "The Innovator Programme" في 2023؛ بالتعاون مع "CFTE" والمعهد المصرفي المصري، وهو عبارة عن دورة تدريبية عبر الإنترنت مدتها 6 أشهر؛ تتضمن دراسة لفنتك 360 درجة "FinTech 360"، يتبعه إتاحة فرصة للتخصص في أيٍ من مجالات الذكاء الاصطناعي في التمويل؛ أو الخدمات المصرفية المفتوحة؛ أو نُظُم الدفع.

مبادرة "Accelerate'ha":

قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق أول برنامج لمبادرة "Accelerate'ha" في مارس 2022 وحتى مارس 2023 من خلال فنتك إيجيبت "FinTech Egypt" بالشراكة مع "Tech 4 Dev"، بهدف ربط المعرفة الرقمية والتكنولوجية لدى المرأة المصرية في مجال التكنولوجيا بمنظومة التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال نشر المزيد من المعرفة التكنولوجية بينهن؛ وإتاحة فرص عمل متساوية كي يتسنى لهن العمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ من خلال مبادرة "Women Techsters"؛ وهي مكونة من 4 برامج منفصلة كالآتي:

تتكون مبادرة "Women Techsters" من 4 برامج منفصلة:

- اليوم المفتوح لـ" Women Techsters"
- دوارات تعليمية لـ" Women Techsters"
- معسكرات لـ" Women Techsters
- برنامج الزمالة لـ" Women Techsters"

مبادرة بُناة مصر الرقمية "Digital Egypt Builders Initiative":

قام **البنك المركزي المصري** في أغسطس 2022 بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك مع **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** حتى مارس 2025 بشأن مبادرة بُناة مصر الرقمية "DEBI"، حيث تهدف المبادرة إلى منح درجة الماجستير المهني لخريجي الجامعات المصرية المتميزين حديثي التخرج بمختلف الكليات في جميع المحافظات في أحد تخصصات التكنولوجيا المالية؛ أو علوم البيانات؛ أو الذكاء الاصطناعي؛ أو الأمن السيبراني؛ أو علوم الروبوتات؛ أو التحول الرقمي، وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية.

تساهم المبادرة في بناء وتطوير الكوادر الشابة بمصر؛ مما ينعكس إيجابًا نحو إطلاق منتجات تكنولوجية مبتكرة جديدة بالسوق المصري والإقليمي؛ ومن ثَمَّ تحقيق الأهداف المستقبلية للمبادرة وبناء قادةً قادرين على تنفيذ رؤية مصر الرقمية 2030.

الدفعة الأولى من خريجي المبادرة	الدفعة الثانية من خريجي المبادرة
48 طالبًا	**100 طالبًا**

مبادرة رواد النيل

هي مبادرة قومية أطلقها **البنك المركزي المصري** في عام 2019 بالتعاون مع القطاع المصرفي وعدد من الوزارات والجهات المحلية، وقد تم إطلاق هذه المبادرة كمرحلة تجريبية بالشراكة مع جامعة النيل الأهلية؛ وتم التوسع لتشمل 4 جامعات أخرى، وما زالت تنمو.

تقوم مبادرة رواد النيل بدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق أدوات الابتكار المختلفة، حيث تعمل على معالجة الفجوات في السوق المصري من خلال مجموعة متنوعة من البرامج، والتي تتضمن الآتي:

رواد النيل
NilePreneurs
Central Bank of Egypt's Initiative

- برنامج حاضنات الأعمال
- برنامج دعم الابتكار والتنافسية
- برنامج التثقيف والتوعية
- مراكز خدمات تطوير الأعمال BDS Hubs

نتائج مبادرة رواد النيل

- تم دعم 237 شركة ناشئة مستفيدة من برنامج الاحتضان.
- 150 منتجًا تم تطويره
- 600 شركة صغيرة ومتوسطة تم دعمها
- 14 ألف مستفيد من برامج بناء القدرات

نتائج مراكز تطوير الاعمال:

- 67 مركزًا لخدمات تطوير الأعمال
- 22 محافظة
- 229 ألف خدمة غير مالية
- 92.6 ألف عميل مستفيد من الخدمات غير المالية

- **تقوم المبادرة بتقديم عدد من البرامج التي تدعم عملية التحول الرقمي، مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيا المالية والحلول المالية الرقمية، ومن هذه البرامج:**

حاضنة أعمال Launch SaaS

تساعد الشركات الناشئة في مجال البرمجيات على تصميم برامج وتطبيقات الكترونية موجهة الي الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في أتمتة سير عملها والتحول الرقمي في تشغيلها.

حاضنة أعمال TechSpace

تركز على احتضان وتأسيس شركات برمجيات مصرية ناشئة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتعمل على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستهدف بشكل أساسي التطبيقات الرقمية B2C.

برنامج خليك ديجيتال Khalik Digital

يقدم خدمات وأدوات متنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تحقيق التحول الرقمي من أجل الوصول إلى أهدافها وزيادة مبيعاتها وتعزيز ميزتها التنافسية في السوق من خلال طرح منتجاتها وخدماتها على قنوات رقمية جديدة.

برنامج مُسرع أعمال رواد النيل

برنامج متخصص لدعم جهازية الشركات الناشئة للحصول على استثمارات وذلك بتنفيذ برنامج تدريبي مكثف مدته 6 أشهر لتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة لمساعدتها على زيادة القيمة الاستثمارية لشركاتها والتشبيك مع المستثمرين المحتملين.

أنشطة ومبادرات التمكين التي تم إطلاقها من قِبَل الأذرع التدريبية التابعة للجهات التنظيمية

- **تم إطلاق عدد من البرامج التدريبية وورش العمل الموجهة للقطاع المصرفي:**

قام المعهد المصرفي المصري"الذراع التدريبي **للبنك المركزي المصري**" بتصميم وتنفيذ عدد من البرامج التدريبة التي تُسهِم في بناء قدرات الكوادر المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي المصري، حيث تم تخرج 400 مشارك بهذه البرامج التدريبة التي قامت بتغطية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الموضوعات، مثل: التحول الرقمي؛ وورش عمل متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية؛ وأساسيات "Blockchain"؛ والعملات الافتراضية المشفرة؛ والخدمات المصرفية الرقمية؛ والذكاء الاصطناعي؛ ونُظُم الدفع؛ والجرائم المالية؛ وجولة حول التحديات التي تواجهه منظومة التكنولوجيا المالية "جولة دراسية في وادي السيليكون" ... .

تم إطلاق المجلة المصرفية"EBI Online"، والتي تضم قسمًا خاصًا بالتكنولوجيا المالية؛ حيث يتم نشر مقالات وأخبار متخصصة حول منظومة التكنولوجيا المالية بصورة منتظمة.

- **دورات تدريبية لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين:**

- قام مركز المديرين المصري "EIoD" التابع **للهيئة العامة للرقابة المالية** بإطلاق عدد من الدورات التدريبية في مجال حَوكَمَة تكنولوجيا المعلومات.

- **دورات تدريبية للمتخصصين في الأنشطة المالية غير المصرفية:**

- قام معهد الخدمات المالية"FSI" التابع **للهيئة العامة للرقابة المالية** بإطلاق عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في المنتجات المالية غير المصرفية القائمة على التكنولوجيا، مثل مخاطر الأمن السيبراني في التأمين.

- **دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات:**

- يقوم المركز المصري الأفريقي للتدريب في مجال الاتصالات "EG-ATRC" - التابع **للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات"NTRA"** بتقديم باقة تدريبية فريدة تشمل تقديم الخبرات الأكاديمية؛ والمهنية، فضلاً عن صقل المهارات الشخصية التكنولوجية لدى واضعي التشريعات.

التمويل

يتم خلال هذا المحور عرض لأهم الأنشطة والجهود المبذولة والتي من شأنها تعزيز وجذب الاستثمارات المحلية والدولية في مجال التكنولوجيا المالية بالسوق المصري؛ وكذا دعم منظومة الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية.

شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار "Egypt Ventures":

هي أول شركة رأسمال مخاطر تم انشاؤها في عام 2017 من قِبَل الحكومة، بالتعاون فيما بين **وزارة التعاون الدولي؛ والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**، وتمثل هذه الشركة نموذجًا فريدًا للتمويل والتعاون مع القطاع الخاص، حيث يتم من خلالها توجيه الاستثمارات إلى مسرعات الأعمال؛ وصناديق دعم رأسمال المغامر؛ والشركات سريعة النمو؛ والشركات الناشئة في مراحلها الأولى، بالإضافة إلى الاستثمار في المشروعات القائمة على الابتكار والتكنولوجيا؛ والتي يقودها رواد الأعمال ممن لديهم القدرة على استحداث قيمة اقتصادية عالية بما يُمَكِّن هذه الشركات من المنافسة على المستوى الدولي.

الصفقات الاستثمارية التي تم عقدها من خلال محفظة شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار"Egypt Ventures": في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتمكين القطاع الخاص، كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام والشامل، فقد تم عقد عدد من الصفقات، وهي:

قامت شركة Valu بالاستحواذ على نسبة قدرها 100 ٪ من شركة Paynas

المتخصصة في تقديم خدمات إدارة الموظفين؛ والتي تتيح مجموعة من الخدمات للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "MSMEs"مما يُمَكِّن العملاء اجتماعيًا واقتصاديًا؛ ويُسهم في تلبية احتياجاتهم المختلفة من خلال توفير حلول تمويلية جديدة؛ وخدمات مالية مبتكرة.

قامت شركة "تنمية" لخدمات المشروعات متناهية الصغر بالاستحواذ على شركة "فاتورة"

والتي تقدم منصة رقمية سريعة النمو متخصصة في تنفيذ المعاملات الالكترونية بين الشركات في 22 محافظة من خلال منصة واحدة.

ومن تلك المسرعات التي تقوم الشركة بالاستثمار فيها هي مسرعة الأعمال "EFG-EV Fintech"، والتي تم إنشاؤها بالشراكة مع المجموعة المالية إي إف جي هيرميس القابضة "EFG Hermes"، بهدف دعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء مصر والاستثمار فيها.

مؤتمر "VC Summit":

تم عقد أول مؤتمر دولي - يُقام في مصر - مُوَجَّه للمستثمرين تحت عنوان (مصر؛ بوابتك الاستثمارية إلى إفريقيا والشرق الأوسط في مجال رؤوس الأموال المغامرة "Egypt; Your Investment Gateway to Africa & the Middle East Venture Capital Program")، برعاية **البنك المركزي المصري** في يونيو 2022، بهدف سد الفجوة بين الشركاء العامين "GPs" المحليين والإقليميين، والشركاء المحدودين المحليين والدوليين "LPs"، وتشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية بمصر.

بحضور ما يقرب من 450 مدعوًا من مختلف الشركاء المصريين والأجانب
50% من خارج مصر – 15 دولة

أكثر من 120 شريكًا عامًا وأكثر من 40 شريكًا محدودًا دوليًا
منهم نسبة قدرها 60% قادمون إلى مصر للمرة الأولى

أكثر من 350 اجتماعًا فرديًا
بين الشركاء العامين والمحدودين

وقد تم عقد هذا المؤتمر على مدار يومين، حيث تمت إتاحة فرصة التواصل فيما بين مختلف الشركاء وعقد الاجتماعات الفردية والمناقشات فيما بينهم "One To One Meeting"، حيث أبدى الشركاء اهتمامًا كبيرًا بهذه الاجتماعات والمناقشات "أكثر من 350 اجتماعًا فرديًا"، فضلاً عما تم عقده من مناقشات وعرضٍ للرؤى الرائعة خلال فاعليات هذا المؤتمر "7 خطب رئيسية؛ و4 حلقات نقاشية".

هذا وقد قام **البنك المركزي المصري** بإصدار نسخة خاصة من تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر عن النصف الأول من العام 2022.

الحوكمة

خلال هذا المحور يتم التطرق إلى نتاج التعاون المشترك مع مختلف أطراف منظومة التكنولوجيا المالية سواءً من الشركاء المحليين؛ أو الدوليين؛ أو الحكومات الدولية الأخرى، وذلك بهدف النهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر.

التعاون مع واضعي التشريعات، والسلطات الرقابية الدولية

- **توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة:**

قام **البنك المركزي المصري** في يونيو 2022 بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع **البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة**؛ كملحق إضافي لمذكرة التفاهم الأصلية التي تم توقيعها بين الطرفين في عام 2021، بشأن المزيد من تعزيز سُبُل التعاون المشترك في مجالَيِّ التكنولوجيا المالية ونُظُم الدفع، من خلال إطلاق عدد من المشروعات والمبادرات المشتركة بين البلدين، بهدف تطوير منظومة التكنولوجيا المالية؛ وتحفيز الابتكار والمنافسة بكلا البلدين.

- **اتفاقية جسر التكنولوجيا المالية:**

في إطار الجهود التي يبذلها **البنك المركزي المصري** للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية وتعزيزها محليًا وإقليميًا، فقد تم إطلاق جسر التكنولوجيا المالية بين مصر ونيجيريا في نوفمبر 2022، وذلك بالتعاون مع **البنك المركزي النيجيري**.

وهو اتفاقية ثنائية تضع إطارًا لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجال التكنولوجيا المالية من حيث:

- المشروعات والمبادرات التنظيمية المشتركة بين البلدين.
- تبادل المعلومات ونقل المعرفة.
- برامج التوعية المشتركة في مجال التكنولوجيا المالية ومبادرات تنمية المواهب.
- إحالة الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية للعمل بين الأسواق بكلا البلدين.

مركز الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات "NTRA Hub":

في إطار الجهود التي يبذلها **الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** - بهدف تعزيز التعاون بين كافة الشركاء المعنيين بمنظومة التكنولوجيا المالية، فقد تم إتاحة الربط فيما بين شركات الاتصالات المختلفة بمصر والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات؛ وذلك من خلال نظام إلكتروني آلي يعتمد على مطابقة بيانات العملاء بالبيانات المسجلة لدى هذه الشركات.

مبادرة فنتكرز "FINTEKERS":

قام **البنك المركزي المصري** بإطلاق هذه المبادرة بالتعاون مع عدد من البنوك العاملة بمصر؛ والتي تنظمها شركة Startup Factory، لتبدأ ببرنامج ما قبل تسريع الأعمال لمدة 6 أسابيع، بهدف دعم رواد الأعمال ذوي الإمكانات المتميزة بالشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بالمحافظات خارج العاصمة.

تهدف فنتكرز إلى الإسراع من معدلات نمو الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، من خلال تزويدها بالمعرفة اللازمة والتوجيه المُكَثَّف عن طريق مجموعة من الخبراء العالميين المتخصصين في هذا المجال؛ بما يُسِهم في تهيئتها لتصبح مستعدة لعقد صفقات استثمارية ناجحة؛ مع إتاحة فرص للتواصل والتوفيق فيما بين هذه الشركات الناشئة ومختلف الشركاء بمنظومة التكنولوجيا المالية، بما يُسهِم في تمكين هذه الشركات.

- تم إطلاق المرحلة الأولى من هذه المبادرة في نوفمبر 2022، حيث تم عقد الدورة التدريبية الأولى بمحافظة الإسكندرية والمحافظات المجاورة، برعاية شركة تالي للمدفوعات الرقمية "Taly For Digital Payments".

- هذا، وقد تم البدء في إطلاق الحملة الترويجية الجديدة لاستقبال طلبات الالتحاق بالدورة التدريبية الثانية من المبادرة، والمزمع إطلاقها في محافظة أسيوط والمحافظات المجاورة لتغطي صعيد مصر خلال النصف الثاني لعام 2023، وذلك بالشراكة مع بنك مصر.

- ومن المخطط إطلاق فاعليات الدورة التدريبية الثالثة من هذه المبادرة في المنصورة والمحافظات المجاورة لها خلال عام 2023، بالتعاون مع بنك الإسكندرية .... وتستمر الرحلة بإطلاق المراحل التالية تِبَاعًا لتغطي المحافظات الأخرى.

الدورة التدريبية بالإسكندرية:

تقدمت 96 شركة ناشئة
في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها

تم اختيار 15
شركة ناشئة

أنشطة التمكين والمبادرات بدعم من فينتك ايجيبت "FinTech Egypt":

يناير 2022

المدرسة الشتوية للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية:

تأتي هذه المدرسة في إطار سلسلة من ورش العمل التي تتناول أحدث الاتجاهات الاستثمارية والتمويلية التي تستهدف القطاع المالي في مصر، بالتعاون مع GIZ مصر.

مارس 2022

حدث الاستثمار كونا:

حدث استثماري تم إطلاقه يُسهم في دعم الاستثمارات الأجنبية وعرض النظام البيئي المصري للتكنولوجيا المالية في الأسواق الدولية.

مارس 2022

فيزا في كل مكان:

وهو برنامج ابتكاري عالمي، يدعو الشركات الناشئة في مجالي التكنولوجيا المالية؛ ونُظُم الدفع إلى عرض منتجاتها وحلولها المبتكرة، مع اكتساب المتأهلين للتصفيات النهائية فرصة التعرف المباشر على الشركاء الرئيسيين.

ابريل 2022

حملة توعية رمضان:

سلسلة من الحلقات الحوارية، تم إطلاقها بدعم من FinTech Egypt، حيث تم تناول 5 موضوعات في مجال التكنولوجيا المالية من خلال خبراء في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع GIZ مصر، ومؤسسة الرحلة.

سبتمبر 2022

مناقشات الطاولة المستديرة التي تستهدف التركيز على المنظور النوعي:

بهدف جذب المزيد من التمويل نحو الأعمال التي تقودها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال إظهار إنجازات المؤسسات تحت قيادتهن، وفرصة الاستفادة من الاستثمارات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة سند، ولوتس كابيتال.

أكتوبر 2022

يوم تجريبي للشركات الناشئة:

سلسلة افتراضية منتظمة من الأيام التجريبية موجهة للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ وكذا البنوك العاملة بمصر، بهدف بحث فرص الاستثمار وعقد الصفقات والشراكات التجارية.

كلمة ختامية

لقد شهد عام 2022 تحقيق إنجازات واضحة في منظومة التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال بالسوق المصري؛ وعلى الرغم مما شهدته الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي أحداث غير مواتية خلال العام الماضي، إلا أنه قد تم ضخ عدد من الاستثمارات في الأسهم الخاصة بالشركات الناشئة المصرية التي تعمل في هذا المجال في ذات العام بقيمة إجمالية بلغت 437.7 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن ارتفاع استثمارات رأس المال المغامر بشكل ملحوظ لتصل إلى مستوى جديد بلغ 358.8 مليون دولار أمريكي؛ والتي تضاعفت بنسبة قدرها 28.7 ضعف خلال ثلاثة أعوام فقط، مما يشير إلى تحطيم أكبر رقم قياسي تم تحقيقه خلال السنوات الماضية.

خلال هذا العام، تم تصنيف منظومة التكنولوجيا المالية كواحدة من أكثر القطاعات مرونة وتأثيرًا في الاقتصاد، وذلك نظرًا للدور الهام الذي تقوم به الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية من إطلاق منتجات وخدمات رقمية مبتكرة؛ وانتشارها الكبير، وبالمقارنة بخمس سنوات سابقة نرى أن منظومة التكنولوجيا المالية بمصر كانت تضم عدد محدود من الشركات الناشئة ومُقَدِّمي خدمات الدفع، إلا أن السوق المصري يزخر اليوم بعدد كبير من هذه الشركات؛ فقد ارتفعت معدلات التوسع بالسوق وتضاعفت هذه الشركات بمقدار 5.5 ضعف لتصل إلى ما مجموعه 177 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومُقَدِّمي خدمات الدفع في أكثر من 14 قطاعًا فرعيًا في مجال التكنولوجيا المالية؛ لتخدم قاعدة عريضة من سكان مصر، وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت نسبة قدرها 30% من تلك الشركات بالتوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يؤكد على الأداء الجيد لتلك الكيانات.

وبالإشارة إلى ما شهدته البلاد من انتشار ونمو سريع في منظومة التكنولوجيا المالية على كافة المحاور والأصعدة؛ كأثر إيجابي لانضمام المزيد من رواد الأعمال الموهوبين من خلال الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية - التي تقوم بتقديم الحلول المبتكرة التي تدعم التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها - فقد تم تحقيق قفزة نوعية في الاستثمارات في هذا المجال وزيادة في الطلب على تلك الحلول؛ وذلك نتيجةً لما يتم بذله من جهود تهدف إلى تمكين الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية وتزويدها بالمعرفة اللازمة لهم، كأحد ثمار التعاون المشترك فيما بين كافة الشركاء والأطراف المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية بمصر.

ويمكن للأرقام المضطردة أن تحكي لنا قصة النجاح، لقد أدركت البنوك العاملة بمصر ومزودو البنية التحتية المالية المحلية أهمية التكنولوجيا المالية وما تمتلكه من إمكانات لا متناهية، لذا فقد تم البدء في اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها تقديم الدعم اللازم لهذه المنظومة، حيث تم تحقيق شراكات فيما بين الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المصرفية والمالية بمتوسط شراكتين أو أكثر مع هذه المؤسسات لكل شركة ناشئة؛ مما أسهم إيجابًا في تمكين هذه الشركات من تقديم حلولها التكنولوجية المبتكرة وإتاحتها بالسوق المصري، فضلاً عما قامت البنوك العاملة بمصر ومُقَدِّمو البنية التحتية المالية المحلية بضخه من استثمارات غير مباشرة بمعدل 8 أضعاف أكثر خلال العام الماضي سواءً كان ذلك من خلال صناديق رأس المال المغامرة؛ أو برامج مسرعات الأعمال، وذلك بهدف دعم منظومة التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال.

إن الاستثمارات لم تعد مرتبطة بالموقع الجغرافي للمستثمرين، حيث تم انضمام المزيد من المستثمرين الوافدين من الأسواق الدولية إلى السوق المصري؛ وخاصةً خلال الفترة من بداية عام 2020 حتى الآن، وذلك بالإضافة إلى ما اتخذته الهيئات التنظيمية والحكومية في مصر من خطوات ملحوظة من خلال تطوير السياسات والتشريعات المُنَظِّمة لبيئة العمل الخاصة بمنظومة التكنولوجيا المالية في مصر؛ وإطلاق المبادرات التمكينية التي تهدف إلى انتشار وتوسع الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ وتمكين منظومة التكنولوجيا المالية بالسوق المصري؛ ومن ثَمَّ تحقيق التحول الرقمي المنشود.

مما لا شك فيه، أن مصر مهيئة لأن تصبح الجواد الرابح الذي يمكن للشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في المنطقة أن تُعَوِّل عليه، وذلك نظرًا لما تمتلكه من مميزات عديدة، ومن أهمها الموقع الجغرافي الفريد الذي يُسهِم في تيسير التواصل فيما بين الشركاء وبلوغ الأسواق العالمية بسهولة؛ والكوادر الشابة الواعدة من رواد الأعمال مؤسسي الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية؛ والنمو المتزايد فيما يتم تقديمه من حلول تكنولوجية مبتكرة، حيث تُعَدُّ مصر موطنًا لعدد كبير من هذه الكوادر الشابة، بما ينعكس إيجابًا نحو تحقيق رؤيتها "أن تصبح مركزًا للتكنولوجيا المالية في العالم العربي وإفريقيا معترفًا به عالميًا، وموطنًا للجيل القادم من الخدمات المالية والكوادر المُؤهلة التي تسعى نحو التطوير والابتكار".

أبرز النتائج

الطلب

177 شملتهم الدراسة

شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، ومقدمي خدمات الدفع

x5.5 في 5 سنوات

36 شملتهم الدراسة

رؤوس الأموال المغامرة، وشبكات الاستثمار الملائكي، ومسرعي الأعمال والحاضنات

47% دوليين

36 شملتهم الدراسة

البنوك العاملة بمصر

4 شملتهم الدراسة

مقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية؛ ومشغلي نُظُم الدفع

3 قطاعات فرعية تهيمن على صناعة التكنولوجيا المالية

(عدد الشركات الناشئة و مقدمي خدمات الدفع)

المدفوعات والتحويلات **36%**

التمويل البديل والإقراض **11%**

منصات أصحاب الاعمال **10%**

99.9 مليون العملاء المسجلون

61% من الشباب أعمارهم ما بين(20-40) عامًا

55% من العملاء النشطون

متوسط مشاركة الإناث

الناشطات لكل شركة ناشئة

نسبة قدرها **55%** عملائها من الإناث؛ وذلك مقارنةً بنسبة مشاركة من العملاء النشطاء من الذكور بلغت **47%**.

التمويل

استثمارات التكنولوجيا المالية في عام 2022

بواسطة الشركات الناشئة ومقدمو خدمات الدفع

437.7 مليون دولار استثمارات الأسهم الخاصة

358.8 مليون دولار استثمارات رأس مال المغامر

x28.7 في 3 سنوات

أكثر القطاعات الفرعية التي تلقت الاستثمارات

المدفوعات والتحويلات 28%

منصات أصحاب الأعمال 26%

الإقراض والتمويل البديل 25%

124 من الشركات الناشئة ومقدمي خدمات الدفع **تسعي للحصول علي تمويل خلال الأشهر ال 12** القادمة.

استثمارات التكنولوجيا المالية في عام 2022

من قبل البنوك ومقدمي البنية التحتية المالية ومشغلي أنظمة الدفع

241.1 مليون دولار

x8 خلال عام

الاستثمارات غير المباشرة في الصناديق أو صندوق الصناديق أو برامج مسرعات الأعمال

49.2 مليون دولار

الاستثمارات المباشرة في الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية

8%

متوسط حقوق الملكية % التي يأخذها المستثمرون من الشركات الناشئة

مرحلة التمويل الأولي

مرحلة التمويل الأكثر استهدافًا من قِبَل المستثمرين، والبنوك، ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية ومشغلي أنظمة الدفع

الكوادر

50-11

متوسط عدد الموظفين
بكل فريق بالشركات الناشئة
42%

25500

الموظفون العاملون في
جميع أطراف منظومة
التكنولوجيا المالية

16.5%
(4200)

الموظفات العاملات في
جميع أطراف منظومة
التكنولوجيا المالية

31%
(55)

شركات لديها شركاء
مؤسسين من الإناث

3700

خطط التوظيف
المستقبلية
خلال الستة الأشهر المقبلة

التحديات التي تواجهها منظومة التكنولوجيا المالية حال الحاجة إلى توظيف عاملين جدد

توافر الكوادر ذوي الخبرات المناسبة في مجال التكنولوجيا المالية
من قِبَل المستثمرين؛
و البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية؛ ومشغلي نُظُم الدفع

فجوة في الأجور
من قِبَل الشركات الناشئة؛
ومقدمي خدمات الدفع

الحوكمة و التعاون

57%

البنوك العاملة بمصر؛ و ومقدمو خدمات البنية التحتية المالية؛ ومشغلو نُظُم الدفع لديهم إدارة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار

في المتوسط ، تمتلك كل شركة من الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية

شراكتين أو أكثر
مع البنوك العاملة بمصر أو المؤسسات المالية

الأولويات الأكثر إلحاحًا؛ والتي يجب على البنوك العاملة بمصر إيلائها اهتمامًا أكبر في غضون الأشهر الـ 6 المقبلة

من خلال التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية

فتح حسابات للأفراد غير المتعاملين مع البنوك

(69%)

أهم الأنشطة التي تساعد في العثور علي الشركات الناشئة المحتملة على نحو أكثر فاعلية

الربط الشبكي وملتقيات الأعمال
أهم نشاط لبنوك و ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية المحلية ومشغلي أنظمة الدفع

قائمة الشركات المُوصى بها
أهم نشاط لمستثمري رأس المال المغامر؛ والمستثمر الملائكي

الربط الشبكي وملتقيات الأعمال

المنافسات ومسابقات الهاكاثون

ملتقيات صناعة التكنولوجيا المالية والحلقات النقاشية

بنفس القدر من الأهمية لدي مسرعي الأعمال والحاضنات

شروط الاستخدام
وإخلاء المسئولية

تم إعداد هذا التقرير "منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2023" متضمنًا عدد من البيانات والإحصائيات والمقابلات، وذلك في إطار الدراسات الاستقصائية التي تم إجراؤها بواسطة فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" - إحدى مبادرات البنك المركزي المصري التي تم إطلاقها في مجال التكنولوجيا المالية - على عدد من الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها؛ وكذا مقدمي خدمات الدفع العاملة بالسوق المصري؛ بالإضافة إلى المستثمرين "مستثمري رأس المال المغامر؛ والملائكي؛ ومسرعات الأعمال"، فضلاً عن البنوك العاملة بمصر؛ ومقدمي خدمات البنية التحتية المالية؛ ومشغلي نُظُم الدفع؛ والجهات التنظيمية والحكومية المعنية بمجال التكنولوجيا المالية.

المعلومات والبيانات والأرقام الواردة بهذا التقرير قد تم جمعها من قِبَل فينتك ايجيبت "FinTech Egypt"؛ وهي قد تكون مختلفة مقارنةً بالإصدارات السابقة، وذلك نظرًا لإدراج عدد من الجهات المعنية الجديدة في الدراسات الاستقصائية التي تم إعدادها بشأن هذا الإصدار من التقرير؛ علمًا بأنها قابلة للتغيير دون إشعار مُسبق.

وفيما يلي عرض لأهم شروط الاستخدام وإخلاء المسئولية التي يَتَعيَّن على المستخدمين مراعاتها حال الاستعانة بالمعلومات أو البيانات أو الأرقام الواردة بهذا التقرير:

- البيانات والإحصاءات الواردة بهذا التقرير هي نتيجة للدراسات الاستقصائية المشار إليها؛ وهذا لا يعني بأي حالٍ من الأحوال أن فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" توصي بالتعامل مع أيٍ من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الوارد ذكر اسمها في هذا التقرير.

- لا يجوز لأيٍ من المستخدمين التعدي على سلامة البيانات الواردة بهذا التقرير، كما أنه غير مسموح لأي عميل نهائيًا القيام بأي عمل من شأنه إحداث تغييرات بالبيانات المشار إليها؛ والتي بدورها قد تؤثر على طبيعة هذه البيانات أو دقتها.

- حال قيام أيٍ من المستخدمين بإحداث أي تغييرات لأيٍ من البيانات الواردة بهذا التقرير، فإنه يتعين عليه ذكر هذا بشكل واضح مشيرًا إلى المصدر الذي تم الاستعانة به في الحصول على هذه البيانات، وخصوصًا فيما يتعلق بحقوق النسخ، والطبع، والنشر، وغيرها.

- حال قيام أيٍ من المستخدمين بالاستعانة بالبيانات الواردة بهذا التقرير أو الاقتباس أو النقل بأي وسيلة سواءً كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو مصورة أو غير ذلك من الوسائل، فإنه من الضروري أن يظهر ذلك بدقة وأن تُنسب إلى فينتك ايجيبت "FinTech Egypt"، كما يتعين عليه مراعاة حقوق النشر والنقل والطباعة والتوزيع وغيرها.

- فيما يخص المستخدمين الذين يعتزمون مشاركة أي بيانات من هذا التقرير، فإنه يتعين عليهم الحصول على تصريح مُسبق من فينتك ايجيبت "FinTech Egypt" وذلك من خلال التواصل على (info@fintech-egypt.com).

FinTech
EGYPT

Powered by برعاية

للمشاركة في التقرير السنوي لمنظور التكنولوجيا المالية في مصر، يرجى التواصل على
info@fintech-egypt.com أو fintech.egypt@cbe.org.eg